الأمـم المتحـدة



مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة ٦١٩٦

الاثنين ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد فام غيا خييم	(فييت نام)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	أوغندا	السيد روغوندا
	بوركينا فاسو	السيد تيندريبيوغو
	تركيا	السيد أباكان
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد شلقم
	الصين	السيد تشانغ يسوي
	فرنسا	السيد آرو
	كرواتيا	السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المكسيك	السيد هلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	النمسا	السيد ماير هارتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

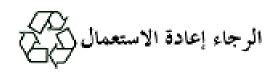
المرأة والسلام والأمن

تقرير الأمين العام عن المرأة والأمن والسلام (S/2009/465)

رسالة مؤرخة ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة (S/2009/490)

09-54134 (A)





افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه أول جلسة يعقدها مجلس الأمن في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة، باسم المجلس، بسعادة السيدة سوزان رايس، الممثلة الدائمة للولايات المتحدة، على العمل الذي اضطلعت به إبان رئاستها لمجلس الأمن في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وإنني على ثقة بأنني أعبِّر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس عندما أعرب عن التقدير للسفيرة رايس على الحنكة الدبلوماسية الكبيرة التي أدارت بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المرأة والسلام والأمن

تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2009/465)

رسالة مؤرخة ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة (S/2009/490)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأرجنتين وأستراليا وأفغانستان وأكوادور وألمانيا وإندونيسيا وأوكرانيا وأيرلندا وأيسلندا وإيطاليا وبابوا غينيا الجديدة والبرازيل والبرتغال وبلجيكا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجنوب أفريقيا والدانمرك وسري لانكا وسنغافورة والسويد وسويسرا وسيراليون وصربيا والفلبين وفنلندا وكمبوديا وكندا ولكسمبرغ وليختنشتاين ومصر والنرويج ونيجيريا ونيوزيلندا والهند وهولندا، يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند، من دون أن يكون لهم الحق في التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل ممثلو البلدان المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيدة راشيل مايانجا، المستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بالقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة.

تقرر ذلك.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيدة إينيس ألبردي، المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

تقرر ذلك.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيدة آشا حاجي علمي أمين، ممثلة الفريق العامل للمنظمات غير الحكومية المعني بالمرأة والسلام والأمن.

تقرر ذلك.

أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ من الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة، يطلب فيها توجيه دعوة إلى المراقب الدائم بالنيابة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، سعادة السيد أنطونيو تيت، للاشتراك في النظر في البند وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس. إذا لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى سعادة السيد أنطونيو تيت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد أنطونيو المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على الأعضاء الوثيقة S/2009/465، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن. أود أيضا أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2009/490، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، يحيل بها ورقة مفاهيمية عن البند قيد النظر.

معروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/2009/500، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته أوغندا، إيطاليا، بوركينا فاسو، تركيا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، سنغافورة، فرنسا، الفلبين، فنلندا، كرواتيا، كمبوديا، كوستاريكا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا وأيرلندا الشمالية، النرويج، النمسا، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، وفييت نام. يعد مشروع القرار هذا مواصلة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وهو يهدف إلى الاستجابة لاحتياجات النساء والفتيات في حالات بعد انتهاء الصراع. وهو ينص على اتخاذ إجراء ملموس وعلى تعزيز مشاركة النساء والفتيات في جميع جوانب عملية السلام بغية كفالة السلام والأمن المستدامين.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في وقت سابق بين الأعضاء، يبت مجلس الأمن الآن في مشروع القرار المعروض عليه قبل الاستماع لبيانات المشاركين في جلسة اليوم.

بناء على ذلك، سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أُجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، أوغندا، بوركينا فاسو، تركيا، الجماهيرية العربية الليبية، الصين، فرنسا، فييت نام، كرواتيا، كوستاريكا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النمسا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٨٨٩ (٢٠٠٩).

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، أود أن أذكِّر المتكلمين بأن يقصروا بياناهم على مدة لا تتجاوز خمس دقائق حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. ويُرجى من الوفود التي أعدت بيانات مطوّلة أن تعمم النصوص المطبوعة وأن تدلي بنص موجز عند التكلم في القاعة.

أعطي الكلمة الآن لنائبة الأمين العام، سعادة السيدة آشا - روز ميغيرو.

السيدة ميغيرو (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أصحاب السعادة، يسرني أن أنضم إليكم في هذه المناقشة المفتوحة التي يعقدها مجلس الأمن بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وسأقرأ الآن بيانا للأمين العام.

”أرحب بهذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع يشكِّل إحدى الأولويات العليا للأمم المتحدة.

”وينص القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على إنشاء إطار عالمي لتعميم المنظور الجنساني في جميع عمليات السلام، بما في ذلك حفظ السلام وبناء السلام وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع، فضلا عن صون السلام والأمن عموما. وكان النص معلما هاما في معالجة مجلس الأمن للمسألة، ويسرني أن أقول إن المجلس ظل يستعرض باستمرار التقدم المحرز في تنفيذ القرار.

”وتبرز المناقشة المفتوحة التي تعقد هذا العام بشأن احتياجات النساء والفتيات في حالات بعد انتهاء الصراع أهمية اغتنام الفرصة التي يوفرها وقف أعمال القتال. وتلبية هذه الاحتياجات أمر بالغ الأهمية لإحلال السلام الطويل الأجل. ومن الأهمية بمكان أيضا تمكين النساء والفتيات ليتسنى لهن الاضطلاع بدورهن المناسب في منع نشوب الصراع وبناء السلام.

”وبينما نقترب من الذكرى السنوية العاشرة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) التي تحل العام المقبل واستعراض تنفيذ القرار، فإن من المناسب اليوم أن نجري تقييما. وخلال تسع سنوات، لم يعتمد سوى ١٦ بلدا خطط عمل وطنية لتنفيذ القرار. وأنا أدعو جميع الدول الأعضاء إلى اتخاذ قرار قبل حلول الذكرى السنوية العاشرة للقرار.

”لقد قيل الكثير عن أهمية إنشاء آلية للرصد. ودعوت هذا المجلس مرارا وتكرارا إلى الاضطلاع بالقيادة في هذا الصدد. ولا بد أيضا من إيلاء الاهتمام لحماية الأدوار التي حصلت عليها النساء حديثا وتضطلع بها خلال الصراع، بما في ذلك دورهن في اتخاذ القرار.

”وينبغي ألاّ يسفر وقف أي صراع عن تهميش النساء والفتيات أو تراجعهن إلى الاضطلاع بأدوار نمطية. وينبغي ألاّ نسمح لأي استبعاد للنساء من مفاوضات السلام والوساطة بأن يصبح نموذجا لما يحصل في تنفيذ أي تسوية سلمية. وفي الواقع، تشير مجموعة متزايدة من الأدلة إلى أن مشاركة النساء في طاولة مفاوضات السلام تؤدي إلى تحسين نوعية الاتفاقات التي يتم التوصل إليها وتزيد فرص نجاح تنفيذ الاتفاقات.

”ومن المرجح أن تدرج النساء المسائل الجنسانية في جدول الأعمال، وأن تحدد أولويات مختلفة ومن المحتمل أن يقمن بسد فجوة الانقسام السياسي بصورة أكثر فعالية. وتدل التجربة أيضا على أن إسهامات النساء في حالات بعد انتهاء الصراع يمكن أن تحدث فرقاً بالغ الأهمية في بقاء المجتمع وإعادة الإعمار.

”وكما سمعنا من العديد من المتكلمين يوم الأربعاء الماضي في هذه القاعة (انظر S/PV.6195)، فإن النساء يواجهن عنفا بشعا، وبخاصة العنف الجنسي، في الفوضى الناشئة من الصراع وما بعده. بيد أن العنف القائم على نوع الجنس الذي يرتكب

بعد انتهاء الصراع غالبا ما يظل بعيدا عن الأنظار لأن أي انتهاء للصراع غالبا ما يساء تفسيره بأنه عودة كاملة للسلام.

”إن القرارين ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) يركِّزان بصورة مباشرة على هذه التحديات. ولكن تنفيذ هذين القرارين ينبغي أن يتم بالترادف مع القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

” ويتسم تعزيز مشاركة النساء في اتخاذ القرار بأهمية بالغة للتغلب على ويلات العنف الجنسي. وأنا ملتزم بالتنفيذ الكامل لهذه النصوص التاريخية بشأن النساء والسلام والأمن وسأواصل الاضطلاع بدوري، بما في ذلك تعيين المزيد من النساء في مناصب القيادة.

”وأشكر المجلس على اهتمامه بهذه المسألة وأتطلع إلى العمل معه لبلوغ أهدافنا المشتركة“.

ما سبق ذكره هو ما كان الأمين العام سيقوله لو أنه كان موجودا هنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر نائبة الأمين العام على بيانها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة راشيل ن. مايانجا، المستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بالقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة.

السيدة مايانجا (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2009/465). واسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن الامتنان لكم، سيدي الرئيس، لإتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة المجلس بشأن التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) خلال العام المنصرم. وأود أن أعرب عن تقديري لقيادة فييت نام والتزامها في الإعداد لهذه المناقشة المفتوحة.

التقرير المعروض على المجلس (S/2009/465) يلقي الضوء على الطرق التي ما زال الصراع المسلح يؤثر بها على النساء والفتيات في الحالات قيد نظر المجلس. ويحدد التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ويوجز التحديات وبعض التوصيات للتعامل معها.

بعد تسع سنوات من اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ما زالت النساء والفتيات ضحايا للعنف القائم على أساس نوع الجنس، وبخاصة العنف الجنسي، في الكثير من الحالات التي كانت قيد نظر المجلس خلال العام المنقضي. وما زال الصراع المسلح وآثاره يتسببان في شقاء يجل عن الوصف للمدنيين، وبخاصة النساء والفتيات. وتتبدى هذه الانتهاكات - وبخاصة العنف الجنسي ضد النساء والفتيات - أثناء الأعمال القتالية السافرة لكنها تستمر حتى بعدما تخمد الأعمال القتالية السافرة. وكما جاء في البيان الذي أدلت به نائبة الأمين العام، فإنه مما يؤسف له أن الفظائع في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع تبقى في الغالب بدون رصد، ونادرا ما تلفت انتباه المجتمع الدولي مما يترك أمام الضحايا فرصة ضئيلة للالتجاء إلى العدالة.

ولقد أبدى الأمين العام، من جانبه، التزامه بإنهاء العنف ضد النساء والفتيات في حالات الصراع مرارا في هذه القاعة. وفعل ذلك في ٧ آب/أغسطس و ٣٠ أيلول/سبتمبر وفي البيان الذي أدلت به للتو نائبة الأمين العام.

تواصل الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمجتمع المدني إحراز تقدم في كفالة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويتضح التقدم بصفة خاصة في مجالات التدريب وتطوير القدرات. ونتيجة لذلك، تتضح مشاركة المرأة في بعض الحالات في الوساطة والتفاوض بشأن السلام وفي

البحث عن العدالة وتعزيز المصالحة ودعم نزع السلاح والتسريح وإعادة بناء المؤسسات الوطنية.

ويولى قدر كبير من الاهتمام لحماية النساء من خطر الألغام الذي لا يزال يشمل مسألة ملحة في حالات ما بعد انتهاء الصراع. وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير انخفاضا في عدد الإصابات بسبب هذه الألغام، وهو ما يظهر الأنشطة المكثفة في هذا المجال. والأمر الأكثر أهمية هو إدراك المرأة ذاتها لأهمية مشاركتها في الأنشطة المتعلقة بإزالة الألغام.

ومن بين أبرز دلائل التقدم اعتماد الكثير من الدول الأعضاء، وبعضها دول خرجت من الصراع مؤخرا، لخطط عمل وطنية لتوجيه تنفيذ القرار. وكانت عملية إعداد الكثير من هذه الخطط قائمة على التعاون، ما أدى إلى تبادل الخبرات والتجارب بين الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني. وهذا تطور طيب وينبغي محاكاته.

غير أن اعتماد خطط العمل الوطنية لا يعدو كونه خطوة أولى. ويجب ألاّ يغيب عن بالنا أن هذه الخطط لا بد من تنفيذها لتحقيق أهدافها وأنه يجب دعمها بالموارد. وستكون هناك حاجة إلى بذل منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء جهوداً أكبر تتجاوز تطوير القدرات. ولا بد من اتخاذ إجراءات ملموسة لكفالة توفير الخدمات وتنفيذ البرامج على المستوى القطري.

ومن المهم للغاية أن يستمر المجلس في الاضطلاع بدور قوي في مجال الدعوة لاجتثاث العنف الجنسي في الصراع وإنهاء استخدامه كأسلوب للحرب وسلاح فيها. وأشيد بالمجلس لاتخاذه القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩) باعتباره إعادة تأكيد لالتزامه بالقضاء على العنف القائم على أساس نوع الجنس في حالات الصراع. ولا يقل أهمية عن ذلك التزام المجلس الثابت بمشاركة المرأة في عمليات السلام والأمن بالكامل. ويجب على المجلس ألا يلين في إصراره على مشاركة المرأة في حفظ السلام وبنائه وفي صنع القرارات.

وإذ نقترب من الذكرى العاشرة، يجب على المجلس أن يكرس نفسه مرة أخرى لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تنفيذا كاملا. وفي هذا السياق، يسعدني أن أبلغ المجلس بأن التحضيرات جارية بالفعل لإحياء الذكرى العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ففي حزيران/يونيه من هذا العام، اشتركت حكومة أيسلندا مع جامعة أيسلندا في تنظيم مؤتمر دولي بشأن الذكرى العاشرة. وفي الشهر الماضي، اشتركت نائبة الأمين العام والاتحاد الأفريقي والمفوضية الأوروبية في تنظيم مائدة إفطار على المستوى الوزاري ركّز المشاركون فيها على القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وبالمثل، فإن منظمات المجتمع المدني أيضا تشارك في التحضيرات. وأظهرت هذه المناسبات باستمرار توقعاً بأن يعقد مجلس الأمن اجتماعا على المستوى الوزاري في العام المقبل لاستعراض التقدم المحرز حتى الآن ولاتخاذ إجراءات ملموسة لتنشيط الجهود صوب التنفيذ الكامل للقرار.

وعلى الرغم من الالتزام الواضح على أعلى المستويات، فإن العقبات المستمرة أمام التنفيذ والمشار إليها في التقرير المعروض على المجلس ستتطلب تصميما أكبر من قبلنا جميعا. والبلدان في حالات الصراع وتلك الخارجة منها ستكون بحاجة إلى الدعم لتعزيز مؤسساتها القضائية والأمنية لتمكينها من مساءلة مرتكبي الجرائم.

وعلى الرغم من التقدم المحرز، فإن عدد النساء المشاركات في مفاوضات السلام في البلدان المتضررة بالصراع والحرب ما زال قليلا. وإيراد معلومات عن تأثير الصراع المسلح على النساء والفتيات، بل والأبعاد الجنسانية للصراع المسلح، لم يصبح بعد سمة عامة في التقارير القُطْرية المقدمة إلى المجلس. وهذه المعلومات ضرورية للرصد ولتقديم

تقارير إلى المجلس بصورة فعالة. وينبغي أن تصبح سمة معيارية في جميع التقارير القطرية.

أخيرا، أود أن أسترعي انتباه المجلس إلى استمرار التجاهل الصارخ من جانب أطراف الصراع المسلح للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي والقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وهذا تحد كبير وأساسي أمام تنفيذ القرار. وعلى الرغم من أن القرار يلزم الفصائل المتحاربة باتخاذ إجراءات، فإنه لم يتم حتى الآن تصميم آلية لمساءلتها. وبالتالي، فإنها تنتهك النساء والفتيات بدون عقاب. وهذا الجانب من القرار يتطلب اهتمام المجلس. يجب مساءلة الفصائل المتحاربة. وبدون ذلك، ستظل حماية المدنيين ككل، والنساء والفتيات بصفة خاصة، هدفا يصعب بلوغه وسيظل التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أمرا بعيد المنال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة مايانجا على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة إينيس ألبردي، المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

السيدة ألبردي (تكلمت بالإنكليزية): أشكر حكومة فييت نام والسيد فام غيا خييم، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، على شرف مخاطبة المجلس. وأهنئ فييت نام على مبادرتها بعرض القرار ١٨٨٩ (٢٠٠٩). وأنوّه مع الشكر إلى تقرير الأمين العام (S/2009/465) عن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وأشكر السيدة مايانجا على تكريس نفسها لهذه القضية.

يؤكد القرار المتخذ اليوم أن اضطلاع المرأة بدور ريادي جزء لا يتجزأ من عملية الانتعاش المبكر وبناء السلام. وعدم تلبية احتياجات المرأة في فترة الحكم الانتقالي، ودعم سبل الرزق، والخدمات العامة، والأنظمة القضائية يمكن أن يؤخر عملية الانتعاش ويقوض السلام.

وبعبارة أخرى، تشكل المرأة قوة إيجابية هائلة لبناء السلام في الأجل الطويل. وما من وقت أهم لاتخاذ إجراء بشأن هذه الفكرة أفضل من الآن، بينما نتطلع إلى الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وأود أن أسلط الضوء على أربع أولويات لاتخاذ إجراء بشأن عملية الانتعاش المبكر وبناء السلام.

تتعلق الأولوية الأولى بالدور الريادي الذي تضطلع به المرأة في صنع السلام. ففي العام الماضي، أطلعت المجلس على نتائج بحث لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة يظهر أن متوسط عضوية النساء في أفرقة المفاوضات الرسمية لدى محادثات السلام يقل عن ١٠ في المائة. ويعني الغياب المثير للنساء في تلك المرحلة ألا صوت لهن في كل العمليات اللاحقة. والمؤسسات التي تنفذ صفقات السلام قد لا تلبي حاجات النساء إلى العدالة، وتنحية مقترفي العنف الجنسي من صفوف قوات الأمن، أو الخدمات العامة المصممة والموجهة على النحو المناسب. وتشكل زيادة مشاركة النساء في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المعنية بصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام أولوية رئيسية.

وينبغي أن نستثمر في تعزيز قدرة المجموعات النسائية حتى قبل أن ينتهي صراع من الصراعات. ويقوم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بهذا الأمر من خلال دعم التحالفات النسائية من أجل السلام عبر خطوط الصراع. ونيسر الحوار بين النساء الإسرائيليات والفلسطينيات من خلال اللجنة الدولية للمرأة. ونقوم بإنشاء مجموعات نسائية إقليمية للدعوة من أجل السلام في البلقان والقوقاز، وندعم النساء في الصومال وأوغندا ودارفور لمساعدتهن على الانخراط في عمليات السلام.

وتكمن الأولوية الثانية في تمويل عمليات تمكين النساء في مرحلة الانتعاش وبناء السلام. وينبغي لمخططي

مـا بعـد انتـهاء الـصراع أن يتأكـدوا دائمـا مـن الاحتياجـات المحـددة للنـساء ويخصـصوا مـوارد كافيـة لتلبيتـها. ووضـع صـندوق الأمـم المتحـدة الإنمـائي للمـرأة أداة تحليليـة لتحديـد الاحتياجات الخاصة بالنساء، وعمل مع الفريق العامل التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المعني بالأزمة والانتعاش، ومع البنك الدولي، لاستحداث توجيهات بشأن المنظور الجنساني باعتباره مسألة شاملة لدى تقييمات الاحتياجات في مرحلة ما بعد الصراع. وستختبر هذه التوجيهات في العملية الجارية لتقييم الاحتياجات في باكستان.

وتتمثل المسألة ذات الأولوية بالنسبة للمانحين والأمم المتحـدة والبنـك الـدولي في تعقـب التمويـل الموجـه لتلبيـة احتياجات النساء. وأثناء التخطيط لمرحلة ما بعد الصراع، يجب أن تـشارك النـساء في تقييمـات الاحتياجـات، وتحديـد الأولويـات، ورصـد الإنفـاق العـام. ويجـب دعـوة مجموعـات المجتمع المدني التي تمثل مصالح النساء إلى مؤتمرات المانحين.

أما الأولوية الثالثة التي ينبغي اتخاذ إجراء بشأنها فهي كفالة سلامة النساء. إن خطر التعرض للعنف الجنسي بعد انتهاء صراع من الصراعات يمنع النساء من استئناف الأنشطة التجارية، ويحول دون التحاق الفتيات بالمدارس، ولا يشجع النساء على المشاركة في العمل السياسي. ويؤدي ما تقاسيه النساء ضحايا العنف الجنسي من صدمة نفسية، ووصم، ونبذ اجتماعي، إلى انهيار الأسر والمجتمعات المحلية، وتفكيك النسيج الاجتماعي، ووضع عراقيل طويلة الأجل أمام بناء السلام.

والأهم من ذلك كله هو أن عدم مقاضاة مرتكبي جرائم العنف الجنسي يوجه رسالة مفادها أن مقترفيها يمكن أن يفلتوا من العقاب. وهذا استهزاء بالجهود الرامية إلى إعادة ترسيخ سيادة القانون. كما ألاحظ ببالغ القلق ازدياد عدد النساء المدافعات عن حقوق الإنسان اللواتي تعرضن للتهديد أو قُتِلن في العام الماضي، لا سيما في أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويرحب صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بالقرارين ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، وهو باعتباره من الأعضاء المؤسسين لمبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات الصراع، يلتزم بدعم تنفيذهما. ويجب أن تشكل سلامة النساء أولوية في إصلاح قطاعي الأمن القومي والعدالة.

وتتمثل الأولوية الرابعة في كفالة انتعاش سبل كسب الرزق للنساء. فالانتعاش الاقتصادي جزء مركزي لبناء السلام. وغالبا ما يُترجَم ذلك إلى إيجاد فرص عمل للشباب، وكثيرا ما يتم ذلك على حساب الاستثمار الكافي في إيجاد فرص عمل للنساء وتلبية احتياجات المعيشة لديهن. وعلى نحو خاص، تحتاج النساء إلى كفالة حقهن في حيازة الأراضي والتحكم في أصول الإنتاج. فأنشطة النساء الزراعية والتجارية تستديم الأمن الغذائي، وتُمَكِّن من إعالة أعداد كبيرة من أفراد الأسر. وسيكون لمنح القروض للنساء وحماية حقوق الملكية لديهن تأثير مضاعف هام على بناء السلام. ويجب أن يشكل ضمان حقوق النساء في حيازة الأراضي والملكية نقطة تركيز رئيسية لجهود الانتعاش، وينبغي أن يتم تناولها في مفاوضات السلام.

ويلاحظ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بارتياح قرارات مجلس الأمن التي اتُخذت مؤخرا ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، والقرار المتخذ اليوم ١٨٨٩ (٢٠٠٩). وهي تمثل دعائم لبناء نظام يمكن أن يكون قويا لتحقيق المساواة بين الرجال والنساء من حيث المشاركة في تسوية الصراعات وبناء السلام، وتعزيز حماية النساء خلال الصراعات وفيما بعدها، وكفالة منع نشوب الصراعات في الأجل الطويل. ويتناول القراران ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) العناصر الرئيسية للركن المتعلق بالحماية. ويتطلب الركنان الآخران استجابة

لا تقل ابتكارا وإصرارا. وتتيح لنا الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الفرصة لإعداد هذه الاستجابة معا.

وفي الختام، أتناول أولويتين لا بد منهما لجعل الذكرى السنوية العاشرة لحظة لتعزيز المساءلة بشأن جدول الأعمال المتعلق بالمرأة والسلام والأمن.

أولا، ينبغي وضع آليات للإبلاغ ومؤشرات متسقة تقاس على أساسها التقارير. ويدعو القرار المتخذ اليوم إلى وضع مؤشرات بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) – وهي دعوة يلتزم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بالاستجابة لها. ويجب ألا تشكل صعوبة إيجاد البيانات مبررا لعدم محاولة إيجادها. وقد آن الأوان لكي نقوم جميعا بإحصاء عدد النساء على طاولة السلام، وعدد النساء المغتصبات في الحرب، وعدد النساء المشردات داخليا اللواتي لا يسترجعن ممتلكاتهن أبدا، وعدد النساء المدافعات عن حقوق الإنسان اللواتي قتلن بسبب آرائهن. ومهما أحصيناهن، فإننا لن نستكمل تعدادهن.

كما ينبغي أن نضع أهدافا لنقدم التقارير قياسا عليها في العام المقبل. ومن بينها، يمكن أن نروم زيادة عدد النساء ضمن أفراد حفظ السلام النظاميين بما لا يقل عن ٥٠ في المائة. ومن اليسير تحقيق زيادة بنسبة ٥٠ في المائة في عدد منخفض أصلا. وينبغي أن نحدد هدفا أعلى لزيادة عدد الوسيطات والممثلات الخاصات للأمين العام. ويمكن أن يتمثل الهدف الثالث في تخصيص ما لا يقل عن ١٥ في المائة من التمويل الخاص بمرحلة ما بعد الصراع لتمكين النساء وتلبية احتياجات الانتعاش.

وتكمن الأولوية الثانية في وضع نظام للقيادة والمساءلة بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويرحب صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بالاقتراح الوارد في القرار الجديد القائل بضرورة أن يقوم هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام باستعراض مسألة تعزيز إسهامات النساء في الانتعاش واستدامة السلام. وعلاوة على لجنة بناء السلام، يجب أن نستعد للعام المقبل من خلال التخطيط لهيكل أقوى على نطاق المنظومة، معني بالقيادة والخبرة والتمويل والرصد والمساءلة فيما يتعلق بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن. ويجب أن يشكل هذا الهيكل جزءا من الكيان الجديد المعني بالمسائل الجنسانية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة ألبيردي على بيانها. وأعطي الكلمة الآن للسيدة آشا هاغي إلمي أمين، ممثلة الفريق العامل التابع للمنظمات غير الحكومية المعني بالمرأة والسلام والأمن.

السيدة أمين (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعرب عن الشكر لمجلس الأمن على الدعوة التي وجهها لنا للتكلم هنا اليوم. وإنني أدلي بهذا البيان باسم فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن، وهو ائتلاف من المنظمات الدولية المنبثقة عن المجتمع المدني التي تنادي بالمشاركة المتساوية والتامة للمرأة في كل الجهود المبذولة لصون السلم والأمن الدوليين.

حضرت اليوم هنا بصفتي نصيرا للحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمرأة في الصومال. وفي عام ٢٠٠٠ شكلنا أنا وزميلاتي القبيلة السادسة، قبيلة من النساء الصوماليات، لتخصيص مجال للمرأة في العالم السياسي الخاضع لسيطرة الرجل. ومن خلال هوية الانتماء إلى القبيلة السادسة هذه تمكنت النساء الصوماليات، لأول مرة في تاريخ الصومال، من المشاركة على قدم المساواة كشريكات وصانعات قرار في عملية السلام، وكفلنا تخصيص حصة للنساء في البرلمان. وتلك كانت أول مرة تحصل فيها المرأة على تمثيل في عملية السلام في الصومال. وبعد محاولات

سابقة كثيرة جدا، تكللت عملية السلام والمصالحة بالنجاح لأول مرة، بعد أن شاركنا فيها.

هذه المناقشة المفتوحة تأتي في وقت يزداد فيه التركيز الدولي على المرأة في حالات الصراع. وفي الأسبوع الماضي اعتمد مجلس الأمن القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩) واعتمد المجلس اليوم القرار ١٨٨٩ (٢٠٠٩)، الذي يحدد الخطوات المهمة التالية فيما يتعلق بالواجبات الدولية اللازمة لكفالة حقوق المرأة في الصراع. ونرحب بالنجاحات المحرزة بهذين القرارين، مثل هيكل الدعم الجديد لمحاربة استخدام العنف الجنسي في حالات الصراع، وكفالة العدالة للناجين من ذلك العنف. ونرحب كذلك بمواصلة الاعتراف بأن النساء في حالات الصراع لسن فقط ضحايا، وإنما أيضا عوامل تغيير قوية في خدمة السلام والأمن في مجتمعاتهن المحلية.

ولكن من دون المساءلة فيما يتعلق بهذين القرارين فإن العراقيل المستمرة في طريق تنفيذهما ستظل قائمة. والمطلوب من أعضاء المجلس تقديم الدعم لكفالة قيادة قوية رفيعة المستوى والأخذ بنهج متماسك مدروس تجاه التنفيذ وتأسيس آلية رصد ثابتة لمعالجة الفجوات في النظام، وهي أمور يقتضيها ذانك القراران.

ومثلما لاحظ مجلس الأمن وعن حق قبل تسع سنوات في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تشكل المشاركة المجدية للمرأة على جميع مستويات صنع القرار جزءا لا يتجزأ من التحولات المقترنة بالصراع ومن الاستقرار فيما بعد الصراع والبناء بعد انتهاء الصراع. ولقد أكد المجلس تلك المشاعر في القرارات اللاحقة عن المرأة والسلام والأمن، وكذلك في قراراته الكثيرة الخاصة ببلدان معينة، ولكن من دون إنشاء هيكل للمحاسبة على التنفيذ. ونتيجة لذلك تظل النساء على هوامش محادثات السلام، الأمر الذي يلحق الأذى بالمجتمع بأسره.

أعرف من تجربتي في الصومال أن النساء يملكن إمكانية إضفاء قيمة هائلة مضافة على عمليات السلام ومفاوضات السلام. وإن النساء اللواتي عملت معهن ضربن المثل على التسامح والحنان والمغفرة وقدمن حلولا عملية، وهذه كلها مبادئ أساسية للمصالحة. والنساء في العملية الصومالية غالبا ما مثلن وتكلمن بالنيابة عن الأغلبية الصامتة: عن المدنيين غير المسلحين المؤلفين بالدرجة الأولى من النساء والأطفال. تلك الأغلبية الصامتة تحتاج إلى الصوت الذي وفرته هؤلاء النساء من حول الطاولة.

إننا نعرف أن مساهمات المرأة في عملية السلام حيوية ومجدية. وإن المرأة لا تتكلم فحسب عما يسمى بالمسائل النسائية؛ إنها تتكلم على أعلى مستوى، وهو ما لمسناه من الدروس العملية المستفادة في الصومال، عن المسائل السياسية والاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة بعملية السلام، مثل المياه النقية والصحة والتعليم.

مشاركة المرأة في عمليات السلام ليست شيئا اختياريا؛ إنها شرط لازم. غير أن التعبير عن تلك الأصوات وطرح تلك المسائل في حل الصراع وجهود البناء ليست وظيفة مقصورة على المرأة؛ فالرجال أيضا يجب أن يكفلوا أن تحظى حقوق المرأة ومصالحها بالاهتمام المجدي في كل عمليات السلام وأن تكون مشمولة في اتفاقات السلام والتخطيط للتحولات ذات الصلة بالصراع، مثل تلك المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني والقضائي وتوفير الخدمات؛ ومكافحة الإفلات من العقاب؛ وفي عمليات تقصي الحقائق والمصالحة.

بعد اثني عشر شهرا من الآن سيوجه المجتمع الدولي من جديد اهتمامه إلى القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، احتفالا بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد مجلس الأمن للقرار. وإننا نتطلع الآن إليكم، أعضاء المجتمع الدولي، وإلى وفائكم

بواجباتكم تجاه المرأة في حالات الصراع بأن تكفلوا انخراط النساء على كل مستويات صنع القرار في عمليات حل الصراعات، ومراعاة حقوق المرأة ومصالحها في تلك العمليات، وتحقيق زيادة ملحوظة في عدد النساء في أي جهود لدعم بناء السلام وحفظ السلام المدني تضطلع بها حكوماتكم.

إن دعمكم الثابت للخضوع للمساءلة وتوفير القيادة وتخصيص الموارد جوهري. وإننا نحثكم جميعا بلا استثناء على أن تدعموا أثناء الأشهر الاثني عشر التالية الأحداث الأساسية ضمن منظومة الأمم المتحدة بكفالة تخصيص الموارد اللازمة لكيان الأمم المتحدة الموحد الجديد للأمور الجنسانية ولوكيل الأمين العام المسؤول عنه؛ وبمساندة الأمين العام في تعيينه لممثل خاص لشؤون المرأة والسلام والأمن؛ وبضمان جعل الخبرة في المجال الجنساني جزءا أساسيا من عمل كيانات الأمم المتحدة مثل إدارة الشؤون السياسية.

أخيرا، أشكركم، السيد الرئيس، على هذه الفرصة لمخاطبة المجلس اليوم. نحن النساء لسنا ضحايا الصراعات فقط، وإنما عوامل للتغيير الإيجابي أيضا. لقد أظهرت النساء الشجاعة والالتزام والعزيمة في هذه الحالات. وقد كنا مساهمات إيجابيات في عمليات السلام. وغالبا ما نجازف بأرواحنا في سبيل نجاحها.

ما تفتقد إليه المرأة حتى الآن هو الدعم العملي المتلاحم من المجتمع الدولي. إن المرأة تحتاج إلى هذا الدعم لتأمين مكانتها في مواقع صنع القرار والمساعدة في إنهاء الصراعات وإعادة بناء البلدان الخارجة من الصراعات، بغية تأمين سلام دائم بعد أن دمرت تلك الصراعات مجتمعاتنا المحلية.

ونتطلع إليكم جميعا هنا في هذه القاعة اليوم وإلى المجتمع الدولي الأوسع وإلى تقديمكم ذلك الدعم الملموس. فمن دون دعمكم للنساء في حالات الصراع ستتبدد أحلامنا في عالم أفضل وضمان سلام وأمن دوليين حقيقيين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة آشا هاغي إلمي أمين على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد برهم (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي، وتهنئة وفدكم بمناسبة تسنم فييت نام رئاسة مجلس الأمن في هذا الشهر. وأود كذلك، من خلال السفيرة ديكارلو، أن أشكر السفيرة رايس ووفد الولايات المتحدة على رئاسة المجلس المثمرة والمتميزة جدا في الشهر الماضي. ونتقدم بأفضل تمنياتنا للسفير منه على المهمة الحساسة في الغالب المتمثلة في ترؤس المجلس والحفاظ على التوازن بين وجهات نظر أعضائه.

أود كذلك أن أشكركم، السيد الرئيس، على ترؤسكم شخصيا هذه المناقشة عن هذا الموضوع البالغ الأهمية. ويسرنا كثيرا أن نرحب بكم وبقيادتكم لنا في هذا المسعى. وإننا ممتنون أيضا لنائبة الأمين العام، وللمستشارة الشخصية للأمين العام للمسائل الجنسانية والنهوض بالمرأة، وللمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ولممثلة فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن على آرائهن الثاقبة ومشورتهن وتشجيعهن لنا صباح اليوم.

لدينا قول في المملكة المتحدة أنه في بعض الأحيان يمكن أن تنتظر لفترات طويلة وطويلة أمام محطة حافلة الركاب لتأتيك الحافلة، وفجأة تأتيك حافلتان أو ثلاث في الوقت نفسه. وهذه المسألة التي نتناولها في المجلس الآن تشبه قولنا بعض الشيء. ولكن بعد تسع سنوات من اتخاذ القرار المشهور ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يسعدنا أن نرى مسألة المرأة والسلام والأمن تحظى باهتمام متجدد في هذه القاعة مع

إجراء مناقشات بشأن أوجه مختلفة لأسبوعين على التوالي. لقد قطعنا شوطا بعيدا منذ عام ٢٠٠٠. والقرار المعروض علينا اليوم دلالة على أن هذه المسائل مركزية لعدة مجالات من عمل المجلس.

بيد أن تناولنا لهذه المسائل يأتي أيضا نتيجة عدم تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لفترة طويلة. وخلال المناقشة التي جرت الأسبوع الماضي بشأن العنف الجنسي في الصراع المسلح، (انظر S/PV.6195)، استمعنا من جديد إلى روايات مؤلمة تدمي القلوب. وفي اجتماع وفقا لصيغة آريا ترأسته في حزيران/يونيه، تم تذكيرنا بحقيقة أن النساء والمجموعات النسائية في المجتمع المدني مستبعدات من عمليات السلام والوساطة. وتقرير الأمين العام (S/2009/465) يوفر تحليلا محبطا عن العراقيل والتحديات العديدة التي تعترض مشاركة النساء.

بيد أننا نشعر بالرضا للجهد الممتاز الذي بذله الأمين العام لمعالجة عدم وجود نساء في المراكز العليا داخل الأمم المتحدة: فقد عين هو شخصيا ثلاث نساء من النساء التسع اللواتي شغلن منصب الممثلة الخاصة للأمين العام، وعدد النساء يزداد باطراد بين المراكز القيادية الرئيسية للأمم المتحدة في الميدان. بيد أنه ليس هناك حتى الآن مبعوثة خاصة.

غير أن المناقشة الجارية اليوم تدور حول الإسهام الخاص للمرأة في حفظ السلام. إنها تتعلق باغتنام ما يسمى بالفرصة الذهبية عند الخروج من الصراع، أي الوقت الذي يسهل فيه كثيرا للسلام الهش أن ينهار. وهو الوقت الذي علينا جميعا أن نضمن أن جميع الأطراف في المجتمع باتت متمكنة من الإسهام إسهاما كاملا في السعي إلى إحلال السلام المستدام. وهو الوقت الذي يكون بإمكان المرأة أن تحدث فيه فرقا هائلا ودائما إذا باتت متمكنة من القيام بذلك.

إن مجلس الأمن وافق على أننا بحاجة إلى تركيز أكثر على الصلات القائمة بين حفظ السلام وبناء السلام. وواضح أن كفالة إشراك النساء المحليات هي إحدى هذه الصلات – فالنساء المتمكنات يصنعن السلام ويبنينه على حد سواء. وفي هذه المناسبة، هذه الفكرة ليست جديدة. فكاتب الروايات أرسطوفانيس قدم الفكرة لأبناء أثينا المنهكين من الحروب في مسرحيته الهزلية ليسيستراتا قبل قرابة الفين وخمسمائة سنة.

إن للنساء دورا محوريا يضطلعن به. وعلى الرغم من أن النساء ينجون في معظم الأحيان من بعض أسوأ آثار الصراع، لكن في العادة يعتمد عليهن لتأسيس المجتمع بعد الصراع. وغالبا ما يقمن بهذا الدور بدون أن يكون لهن رأي في عملية السلام ولا صوت في أي تخطيط في فترة ما بعد الصراع.

وفي القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، اتخذ هذا المجلس خطوات أخرى لإنهاء الإفلات من العقاب للهمجيين الذين يرتكبون أعمالا جنسية عنيفة ضد النساء والأطفال في الصراع. وعلينا الآن أن نحدد سبلا عملية لكفالة أن تؤدي النساء دورا مركزيا في حفظ السلام وبناء السلام بعد الصراع، أي علينا أن نحسن سجلنا في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

أمامنا عام قبل حلول الذكرى السنوية العاشرة لذلك القرار. وهذه فترة هامة لهذا المجلس. نريد حينئذ أن نعمل جردا للتقدم المحرز ونضع أجندة طموحة للمستقبل. وبغية كفالة أن يكون هناك تقدم حقيقي محرز في العام المقبل، نحن في حاجة إلى أولا، وضع حلول خلاقة للعراقيل العديدة التي تعترض التنفيذ، والاستفادة من كامل منظومة

الأمم المتحدة. واللجنة التوجيهية التي ستنشأ برئاسة نائب الأمين العام، ورحبنا بها في القرار المتخذ هذا الصباح، ستضطلع بدور حيوي في ذلك.

وعلينا أن نقيم صلات داخل المنظومة ونسد الثغر التي باتت محددة. والكيان الجنساني المركب للأمم المتحدة سيساعد أيضا على تحقيق هذا الهدف. والجمعية العامة في قرارها الشهر الماضي وفرت دعما قويا لإنشاء هذا الكيان. ونأمل الآن أن يتحقق ذلك بسرعة.

ثانيا، علينا أن نزيد استراتيجيات التنفيذ على الصعيد الوطني عددا ومستوى، بالاعتماد على خبرة الأقران والأمثلة الممتازة التي ساقتها مؤخرا ليبريا وأوغندا وشيلي. وثالثا، علينا أن نضع نهائيا مؤشرات وأن نتفق عليها لقياس التقدم المحرز. ونحن في حاجة إلى بيانات عن النجاح أو الفشل في تنفيذ أحكام محددة. ونحن في حاجة إلى أن نعلم ماذا يصلح وماذا لا يصلح. إن القرار المتخذ اليوم ينبغي أن يساعد على البدء ببذل تلك الجهود.

ومن جانبنا، تراجع المملكة المتحدة حاليا خطة عملنا الوطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)؛ وهي واحدة من مجرد ١٦ خطة وطنية كهذه مثلما ذكرت نائبة الأمين العام من قبل. ونفعل ذلك بغية كفالة ألا تبقى سياساتنا العامة متمشية مع ذلك القرار فحسب، وإنما أيضا تعزيز تنفيذه حول العالم. ونحث الدول الأعضاء الأخرى على أن تحذو حذونا.

إن علينا جميعا دورا للقيام به في سبيل كفالة أن يكون باستطاعة النساء أن يسهمن إسهاما كاملا وفعالا خلال عمليات السلام، وأن تلبى احتياجاتهن بوصفهن ناجيات من الصراع، وأن تسمع أصواتهن في المجتمع المدني المحلي، وأن يعين عدد أكبر من النساء الموهوبات في مراكز عليا لحفظ السلام وبناء السلام.

ونحتاج بوصفنا مجلسا إلى كفالة أن نبذل قصارى جهدنا لتعزيز الدور الحيوي للنساء في حل الصراع وبناء السلام، وهو الدور الذي بدونه لن يكون ممكنا تحقيق السلام الحقيقي والدائم في أغلب الأحيان.

السيد فيلوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتقديم التهاني، لكم، سيدي، ولوفدكم على تسلم الرئاسة في تشرين الأول/أكتوبر، وأن أؤكد لكم التعاون والدعم الكاملين من وفدي. في الوقت نفسه، أتقدم بشكرنا إلى وفد الولايات المتحدة على قيادته القديرة خلال شهر أيلول/سبتمبر المرهق جدا. وأعرب عن تقديرنا لكم، سيدي، وللرئاسة الفيتنامية على هذه الجلسة وعلى دوركم القيادي في القرار المتخذ اليوم. وأرحب كذلك بإسهامكم الشخصي، سيدي، الذي يبدو اليوم في وجودكم وترؤسكم للجلسة. ونشكر أيضا نائب الأمين العام، والمستشار الخاص للأمين العام المعني بالمسائل الجنسانية والنهوض بالمرأة، والمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وممثل الفريق العامل التابع للمنظمات غير الحكومية والمعني بالمرأة والسلام والأمن على حضورهم وإسهامهم وأعمالهم المتفانية.

ترحب كرواتيا بالتركيز على احتياجات النساء والفتيات في حالات ما بعد الصراع لتحقيق السلام والأمن المستدامين. وترحب كرواتيا أيضا بتقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وتوصياته (S/2009/456).

إننا نؤيد البيان الذي ستدلي به السويد نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وسأدلي الآن بملاحظات إضافية بصفتي الوطنية. لقد مر عقد من الزمن تقريبا منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وشهدنا تقدما كبيرا في مجال تمكين المرأة. وجرى تدريب المرأة على القيادة وازداد عدد النساء في صفوف أفراد حفظ السلام. ومجلس الأمن من جانبه ساهم في الكثير من جوانب التقدم في مسألة المرأة والأطفال في

جـدول أعمالـه. فقـد اتخـذ القـرارين ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) بشأن العنف الجنسي في الصراع المسلح في إطار مسألة المرأة والسلام والأمن، فضلا عن القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩) الذي يتناول، في جملة أمور، مشكلة العنف الجنسي ضد الفتيات.

هـذه الالتزامـات التزامـات محمـودة لكننـا نعتقـد أن ترجمة الأقوال إلى أفعال هي السبيل الوحيد لاتخاذ تدابير لحل المسائل المتبقية. وهذه المسائل كثيرة. ومثلما أظهرت مسائل عديدة مدرجة في جدول أعمال هذا المجلس، ما زال الطريق طويلا أمام النساء بغية تحقيق أهدافهن التمكينية فضلا عن إعمالهن الكامل لحقوق الإنسان، ليس في الصراع المسلح فحسب، وإنما أيضا في أوقات السلام. إن المرأة لا تتمتع بعد بالمساواة في المشاركة أو الانخراط الكامل في عمليات الوساطة والمفاوضات. كما أنها لا تشارك أيضا في عمليات إعادة الإعمار بعد الصراع. ورغم هذه النواقص، فإن ما يقلقنا إلى أبعد حد هو الفشل في عدم كفالة السلامة للنساء والفتيات حتى في مخيمات اللاجئين والمشردين داخليا.

وحسبما أفاد صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، هناك فجوة كبيرة في تمويل احتياجات النساء في حالات ما بعد الصراع.

كيف حصل ذلك؟ الجواب واضح: النساء لم يتم شمولهن من البداية في عمليات السلام، وخاصة في مفاوضات السلام. ومن الجوهري أن نبلغ الهدف المتمثل في تضمين نسبة لا تقل عن ٣٠ في المائة من النساء في أعضاء الوفود الذين نعينهم، لذلك فإن ضرورة مشاركة النساء في بناء السلام بعد انتهاء الصراع أمر مسلم به ويجري بحثه منذ البداية.

لقد ضمنت كرواتيا عناصر القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في استراتيجيتها الوطنية بشأن المساواة بين الجنسين، ولكننا ندرك بأن الفجوات في تنفيذ ذلك القرار تحتاج إلى رصد مستمر. وفي ذلك الصدد، تقدم حكومتي دعمها إلى القيادة المتمثلة في المساواة بين الجنسين لترسيخها في الأمم المتحدة. ونرى أنها أداة هامة في الدفع قدما بمسألة المرأة والسلام والأمن.

واسمحوا لي أيضا أن اغتنم هذه الفرصة لأعرب عن شكري لنساء منطقة جنوب شرقي أوروبا اللواتي شهدنا عبء التدمير والعنف الناجم عن الصراع المسلح، ولكنهن وجدن طرقا لعبور الحدود للاتصال ببعضهن البعض والعمل كبناة سلام في المنطقة. وبوسع المجلس أن يطمئن بأن كرواتيا تحت قيادة أول امرأة رئيسة للوزراء سوف تواصل تقديم دعمها الكامل في جميع المجالات المتعلقة ببرنامج المرأة والسلام والأمن.

السيد جانغ يسوي (الصين) (تكلم بالصينية): أولا، أود أن اشكر حكومة فييت نام على أخذ زمام المبادرة في هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن وأن أشكركم يا سيادة الرئيس على ترؤس هذه الجلسة شخصيا.

قبل تسع سنوات اعتمد مجلس الأمن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وهو وثيقة تمثل معلما ووضعت الأساس للتعاون الدولي في مجال المرأة والسلام والأمن. ومنذ ذلك الحين اتخذ المجلس عددا من إجراءات المتابعة بموجب القرار وكذلك اتخذ أعضاء مجلس الأمن العديد من التدابير في ذلك الصدد.

والمرأة تتحمل نصيبا متزايد من المسؤولية عن صون السلم العالمي وتقوم بدور كبير في حفظ السلام وصنع السلام وبناء السلام في جميع إرجاء العالم. وكما يقول المثل الصيني، يمكن للنساء إن تصل نصف السماء. ومع ذلك وبسبب الطبيعية المتغيرة للصراعات وطائفة من العوامل المعقدة، لا يزال يتعين على المجتمع الدولي أن يقطع شوطا

طويلا في التنفيذ الكامل والفعال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وأجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة وغير ذلك من المنظمات ينبغي لها أن تنخرط في تعاون بينما تعمل في الوقت نفسه على الاضطلاع بولاياتها لكي تستفيد من التآزر وتحقق أفضل النتائج. وفي ذلك الصدد، أود أن أشدد على النقطتين التاليتين.

أولا، تلبية احتياجات النساء في إعادة البناء بعد انتهاء الصراع وتمكينهن من القيام بدورهن الكامل ابتداء من الحلقة الهامة في التنفيذ الشامل والكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). إن احترام حماية النساء والفتيات من مظاهر التقدم الاجتماعي والحضارة عنصر لا غنى عنه في أي نظام اجتماعي ناضج. واحترام حماية حق المرأة ومصالحها ينبغي أن يدمج في عملية السلام برمتها. والاحتياجات الخاصة والشواغل الخاصة للنساء والفتيات ينبغي تلبيتها.

وينبغي للنساء الحصول على قدر أكبر من المشاركة في عملية صنع القرار، ينبغي ترسيخ حقهن في ذلك الصدد. وكثيرا ما يكون السلم في البلدان الخارجة من صراع هشا. ومن دون المشاركة الفعالة للنساء لا يمكن إحلال السلام الدائم والاستقرار الاجتماعي الطويل الأجل. وينبغي أن تتمتع النساء تمتعا كاملا بالحق في صنع القرار والمشاركة في بناء السلام بعد انتهاء الصراع والتنمية في بلدانهن. وبوسعهن تقديم الدعم القوي للسلام الذي يتحقق بصعوبة.

ثانيا، ينبغي للبلدان المعنية أن تتحمل المسؤولية الرئيسية عن معالجة احتياجات النساء والفتيات في حالات ما بعد انتهاء الصراع والتنفيذ الشامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). فالصراعات المسلحة في أجزاء مختلفة من العالم تختلف في أسبابها وطبيعتها. وحكومات شعوب البلدان المعنية تفهم على نحو أفضل احتياجات النساء والفتيات المحليات.

إن البلدان الخارجة من صراع كثيرا ما تواجه مهام وصعوبات عديدة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يوفر لها الدعم المالي والتقني السخي وينبغي أن يساعدها في تحسين بناء القدرات لديها. وبينما يوفر لتلك البلدان الدعم الخارجي ينبغي للمجتمع الدولي والمانحين احترام إرادة البلدان المتلقية للمساعدة والاعتماد على الحكومات المحلية في أن تستغل بالكامل حماس النساء والفتيات المحليات وتشجيعهن على الاشتراك في عملية بناء السلام بوصفهن صاحبات بلدانهن.

لقد اتخذ مجلس الأمن من فوره القرار ١٨٨٩ (٢٠٠٩). وأُقدر الجهود التي بذلها وفد فييت نام في صياغة القرار وخلال المشاورات بشأنه. ويطلب القرار ١٨٨٩ (٢٠٠٩) إلى الأمين العام أن يقدم إلى مجلس الأمن تقريرين في عام ٢٠١٠، واحد عن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وآخر عن احتياجات النساء والفتيات في حالات بعد انتهاء الصراع.

وقبل بضعة أيام اتخذ مجلس الأمن القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩) والذي يطلب من الأمين العام أن يواصل تقديم التقارير السنوية عن مكافحة العنف الجنسي في الصراعات المسلحة. ونأمل أن تعزز الأمانة العامة التنسيق الداخلي، ارتكازا على الطلبات الواردة في القرارين وتحاشي الازدواجية في العمل وتحاشي هدر الموارد والاستغلال الكامل للمعلومات ذات الصلة، وبخاصة تقديم التقارير العالية الجودة للمجلس.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): يود وفدي أن يرحب بكم يا سيادة الرئيس في المجلس اليوم. ونود أيضا أن نعرب عن تقدير الولايات المتحدة على التعاون الذي حظينا به من زملائنا أعضاء المجلس خلال رئاستنا.

إن الولايات المتحدة تعتقد بأن استمرار المجلس في تركيزه على المرأة والسلام والأمن مسألة هامة، ونقدر أيما تقدير تنظيم وفد فييت نام لهذه المناقشة الهامة اليوم. ونشكر نائبة الأمين العام ميغيرو على وجودها هنا ونرحب برسالة الأمين العام التي نقلتها إلينا. ويسرنا أيضا أن نستمع إلى تعليقات السيدة ماينجا والسيدة ألبردي والسيدة أمين ونشكرهن ونائبة الأمين العام ميغيرو على ملاحظتهن وجميع الجهود التي يقمن بها لتحسين ظروف المرأة في حالات الصراع.

ويذكر الأمين العام في تقريره الأخير (S/2009/465) أنه بينما يجري القيام بالشيء الكثير منذ اعتماده القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). في السنوات التسع منذ اعتماده، ما برحت الصراعات المسلحة تترك أثرا مدمرا على النساء والفتيات، وكثيرا جدا ما تتركهن جريحات وفي حالة من الصدمة وفي حالة اعتداء جنسي ومهمشات اجتماعيا واقتصاديا أو من دون أي سلطة سياسية. والولايات المتحدة تتفق تماما مع الأمين العام بشأن النقاط الرئيسية. ويجب على الدول الأعضاء أن تجدد التزامها بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وأن تكثف من جهودها في تنفيذ أحكامه. ونؤيد بقوة مقترحات الأمين العام من أجل العمل والقرار ١٨٨٩ (٢٠٠٩) الذي اتخذ اليوم.

لقد استمعنا لمرات عديدة في هذه القاعة عن ضرورة إشراك المزيد من النساء في العمليات السلمية وفي مداولات ما بعد انتهاء الصراع. إذا ما أريد إحلال السلام المستدام في أي حالة من حالات انتهاء الصراع يجب على أي اتفاق سلام أن يأخذ في الحسبان شواغل أكثر المتضررين من الصراعات ولكن في أحيانا كثيرة تستبعد النساء من مفاوضات السلام وجهود بناء السلام. وفي الواقع ذكر صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أنه منذ عام ١٩٩٢ لم تتجاوز نسبة الموقعين من النساء على اتفاقات السلام ٢,٤ في المائة وكان معدل مشاركة النساء في وفود المفاوضات ٧ في المائة.

والنساء كثيرا ما تصدرن الدعوة من أجل إحلال السلام في المجتمعات التي مزقها الصراع. فلنتذكر مثال ليبريا التي أحدثت منظمات المرأة فيها أثرا مباشرا وملموسا على مفاوضات السلام وجهود إعادة الإعمار بعد الصراع. ونشاط تلك المجموعات بالنيابة عن رفاه المواطن العادي ساعد في كسر طوق الجمود الذي تسبب به زعماء الفئات المتحاربة في الصراع على السيطرة السياسية. ومهما يكن من أمر، للقيام بذلك، تعين على تلك النساء الليبيريات أن يسافرن إلى أكرا، غانا والتظاهر خارج مكان المفاوضات. لا ينبغي للنساء أن يذهبن إلى ذلك المدى لكي يوصلن رسالتهن.

لقد ذكر الأمين العام عن حق أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تكفل مشاركة النساء في عملية صنع القرار. ويضيف أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن ينتهج استراتيجية لضمان مشاركة المرأة في جميع عمليات السلام، بما في ذلك توفير التدريب المناسب وبرامج بناء القدرات تحقيقا لتلك الغاية.

ويؤكد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) مسؤولية جميع الدول عن وضع حد للإفلات من العقاب ومحاكمة المسؤولين عن الجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية وجرائم الحرب، بما فيها التي تتعلق بالعنف الجنسي وغيره من الاعتداءات على النساء والفتيات. وأوجد القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨) صلة واضحة بين صون السلام والأمن الدوليين وبين منع استخدام العنف الجنسي كسلاح من أسلحة الحرب والمعاقبة عليه.

وفي الأسبوع الماضي اتخذ هذا المجلس إجراء حاسما للتصدي للعنف الجنسي الذي كثيرا ما يأتي في أعقاب

الصراع، باعتماده القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩). ويبعث هذا القرار برسالة لا غموض فيها، مؤداها أنه لا تسامح مع العنف ضد النساء والأطفال ولا بد من وضع حد له. وأوضح المجلس أنه لا غنى عن إنهاء الإفلات من العقاب إذا أراد مجتمع يعصف به الصراع أو يتعافى منه أن يتعامل مع الإساءات المرتكبة ضد المدنيين في الماضي وأن يمنع هذه الفظائع من الحدوث في المستقبل.

وتتطلع الولايات المتحدة إلى تنفيذ القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩) على وجه السرعة. ويشمل هذا دعوة القرار إلى تعيين ممثل خاص للأمين العام ليتولى قيادة الجهود الرامية إلى إنهاء العنف الجنسي المرتبط بالصراع والتنسيق بينها والدعوة لها. وكما قالت وزيرة الخارجية كلينتون في هذه القاعة لدى اتخاذ هذا القرار:

> ”لقد حان الوقت لكي نتحمل جميعا مسؤوليتنا لتجاوز مجرد إدانة هذا السلوك ونتخذ خطوات ملموسة لإنهائه، وجعله ظاهرة غير مقبولة اجتماعيا، ونقر بأنها ليست ظاهرة ثقافية، بل ظاهرة إجرامية“. (*S/PV.6195*)

ويؤكد الأمين العام أنه يلزم لنا أن نزيد عدد النساء اللواتي تقمن بأعمال الوساطة، وتعملن كممثلات خاصات، ومبعوثات خاصات، وضمن أفراد حفظ السلام حول العالم. وتثني حكومتي على الأمين العام لما يبديه من قيادة وما يبذله من جهود لزيادة عدد النساء في مناصب الأمم المتحدة العليا. ونرجو أن تستمر هذه التعيينات في الزيادة. ونثني أيضا على الدول الأعضاء مثل جامايكا والهند لضمانها تمثيل المرأة بشكل بارز في وحدات حفظ السلام التي تتبعها.

وننضم إلى الآخرين في المطالبة بزيادة تقارير الأمم المتحدة المنتظمة عن مشاركة المرأة وإدراجها في حفظ السلام والتخطيط، ونطلب إلى الأمين العام أن يواصل تعيين مستشارات للشؤون المتعلقة بنوع الجنس في بعثات الأمم المتحدة وأن يعد مجموعة من المؤشرات لتتبع تنفيذ القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩).

ولا بد أن تفعل الأمم المتحدة كل ما في وسعها لإبقاء الضوء مسلطا على مسألة المرأة والسلام والأمن، خاصة ونحن نتطلع إلى ذكرى مرور عشر سنوات على صدور القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) واستحداث كيان مختلط معني بنوع الجنس، وهو كيان تؤيده الولايات المتحدة بقوة. ويجب أن نتضافر جميعا في العمل على ضمان منح نصف سكان العالم الحقوق والفرص على قدم المساواة تماما، وأن نعمل على إنهاء العنف المرتكب ضد المرأة، الذي يدمر نسيج المجتمعات ذاته ويعوق تحقيق الاستقرار والسلام الدائم.

وأشكركم مرة أخرى يا سيدي على إتاحتكم لي هذه الفرصة للتحدث في هذه المسألة الهامة.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بتهنئة فييت نام على توليها رئاسة مجلس الأمن وأرجو لها كل التوفيق خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر. وأود بالطبع أن أشكر الوفد الأمريكي على اضطلاعه بالرئاسة في الشهر الماضي.

ونرحب بالمبادرة التي اتخذتها فييت نام بتنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن، المكرسة لتلبية احتياجات المرأة في حالات ما بعد انتهاء الصراع. وقد جرى عمل الكثير، ولا سيما من جانب الأمم المتحدة، لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ولكن هذه الجهود يجب أن تستمر.

فأولا وقبل كل شيء، حاول المجلس أن يدخِل بشكل منتظم النهج الذي أوصى به القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في ولايات عمليات حفظ السلام وأن يقنع الأطراف في الصراعات نفسها بأن تدمج هذا النهج في عملية السلام.

وبعـد ذلـك، زادت الأمانـة العامـة والوكـالات والصناديق والبرامج أنشطتها الرامية لحماية المرأة، بما في ذلك حمايتـها في حـالات مـا بعـد انتـهاء الـصراع. وأود في هـذا الصدد أن أزجي تهنئة حارة للسيدة راكيل ميانجا، المستشارة الخاصة بـشأن المسائل الجنسانية والنـهوض بـالمرأة، والـسيد ألان لي روي، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ الـسلام، والسيدة إينيس ألبردي، المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وأشكر أيضا الـسيدة آشا هـاجي إلمي أمين على الشهادة التي قدمتها لنا.

ويعكس تقرير الأمين العام (S/2009/465) انتـشار المبادرات الرامية إلى تـدريب أفراد عمليات حفظ الـسلام، ومساعدة النساء اللواتي تقعن ضحايا للعنف، ومكافحة الإفلات من العقاب. ومن بين هذه المبادرات المبادرة التي اضطلعت بها فرنسا، في شراكة مع اليونيسيف، وترمي إلى إعادة إدماج الجنود الأطفال في المجتمع المدني.

ولكن الأمم المتحدة لا تعمل بمفردها. فقد برهن الاتحاد الأوروبي أيضا على الأهمية التي يوليها لحماية المرأة باعتماده مبادئ توجيهية بشأن العنف المرتكب ضد المرأة. كما اعتمد، بتشجيع من فرنسا، سياسة شاملة فيما يتعلق بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ووثيقة تنفيذية مستكملة عن السياسة الأوروبية للأمن والدفاع في هذا الصدد.

غير أن معظم هذه المهمة لم ينفذ بعد. وما زالت توجد قائمة طويلة بحالات مؤثرة يجب أن يعالجها المجتمع الدولي، بما في ذلك الإساءات المرتكبة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونيبال، وبورما، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وبوروندي. وتكفي هذه الأمثلة كوسائل لتذكيرنا.

وبعد أقل من أسبوع من اعتماد القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩) الذي يرمي إلى تعزيز جهود المجتمع الدولي لمكافحة العنف الجنسي في الصراعات المسلحة، يتضمن القرار الجديد الذي اتخذه المجلس من فوره إنجازات كبيرة لتحسين تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ومن الخطوات الأولى العملية فضلا عن كونها مفيدة في هذا الصدد التفسير الذي ستقدمه الأمانة العامة للمؤشرات على مدى الأشهر القادمة بغرض السماح لجميع الأطراف المهتمة بالأمر بمتابعة التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) عن كثب.

وأرحب أيضا باهتمام المجلس الشديد بالملاحظة التي أبداها أمامه يوم ٣٠ أيلول/سبتمبر وزير الدولة الفرنسي للتعاون والفرانكفونية، الذي ذكر أن الشفافية والتعاون وتنسيق الجهود ستكون ضرورية بين الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح والممثل الخاص الجديد للأمين العام المعني بالعنف الجنسي والصراع المسلح. علاوة على ذلك، اعتمد المجلس لأول مرة أسلوبا حازما فيما يتعلق بالاحتياجات الطبية للنساء اللواتي تقعن ضحايا للاغتصاب أو غيره من أشكال العنف الجنسي، ولا سيما الصحة الجنسية والإنجابية.

وترى فرنسا أن بعض الخطوات التنظيمية التي ستتخذها الأمانة العامة، ولا سيما في داخل إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية، ستجعل في الإمكان مراعاة دور المرأة بشكل أفضل في التخطيط للأزمات وفي التحضير للخروج منها، ومن ثم ضمان تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشكل أفضل.

الطريق الذي يتعين اتخاذه إذن واضح، ويتوقف علينا ما إذا كنا سننطلق في هذا الطريق. ولتقييم التقدم المحرز والذي سيجري إحرازه في هذا الصدد، تعرب فرنسا عن تأييدها لتوصية الأمين العام بتنظيم اجتماع وزاري في مقر الأمم المتحدة بمناسبة مرور عشرة أعوام على اعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

السيد شلقم (الجماهيرية العربية الليبية): في البداية، أعبر لكم عن ترحيبنا بكم بيننا يا سيدي وأثمّن حضوركم لإدارة أعمالنا خلال هذا الاجتماع الهام، الذي نشكر وفد فييت نام على تنظيمه. كما أشكر السيدة نائبة الأمين العام، والسيدة المستشارة الخاصة للأمين العام للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة، وكذلك السيدة المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، والسيدة ممثلة المنظمات غير الحكومية، على بياناتهن القيمة.

رغم مرور تسع سنوات تقريبا على اعتماد قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وما تلاه من قرارات وبيانات رئاسية تهدف إلى حماية المرأة أثناء الصراعات المسلحة وبعدها ومشاركتها في منع نشوبها وتعزيز مشاركتها في اتخاذ القرار وفي التأثير الإيجابي على الحياة الاقتصادية والاجتماعية - رغم ذلك، فإننا ما زلنا بعيدين عن تحقيق الأهداف المنشودة التي نتطلع إليها. وقد أجمعت التقارير والإحصائيات الواردة من مواقع الصراعات على أن النساء وأطفالهن ما زالوا يشكلون، بصورة متزايدة، المتضرر الأكبر من الصراعات. بل وفي أغلب الأحيان كانوا الهدف الرئيسي للمقاتلين والعناصر المسلحة الذين يتعمدون تعريضهم لأشكال مختلفة من الاعتداءات وانتهاكات حقوق الإنسان والتهجير القسري. وللأسف، فإن هذه الممارسات تستمر في أحيان كثيرة حتى بعد انتهاء النزاع.

وإذ نتحدث عن تمكين المرأة واحتياجاتها، خاصة بعد انتهاء النزاع، لا يفوتنا أن نعبر عن إدانتنا للمعاناة الجسدية والنفسية التي تتعرض لها النساء الفلسطينيات بسبب انتهاك سلطات الاحتلال الصهيوني المستمرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي، وجرائمها الأخيرة في غزة وفي كل أنحاء فلسطين.

وليبيا إذ تدين بشدة استمرار تفشي الاعتداءات المختلفة وممارسات العنف ضد النساء والفتيات في حالات الصراع المسلح وبعده، كما يحصل في الكونغو الديمقراطية والصومال ومناطق أخرى، لتؤكد على ضرورة تعزيز دور المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات في حالات السلم، لأن ذلك يمثل أكبر ضمان لمنع الصراعات وانزلاق المجتمعات إلى حالة الفوضى وانعدام الأمن وما يترتب عليه من جرائم وانتهاكات لحقوق الإنسان.

ومن أجل ذلك اتخذت ليبيا زمام عدة مبادرات لتمكين المرأة وتعزيز دورها في بلدان القارة الأفريقية. فقد أنشأت برنامج ”جنوب - جنوب للرعاية الصحية“ بالتعاون مع نيجيريا وكوبا؛ وأطلقت مشروع ”القذافي للشباب والطفل والمرأة الأفريقية“ في عام ٢٠٠٦، الذي يركز على الرعاية الصحية والتعليم والتدريب المهني وحماية حقوق الإنسان. واقتناعا من ليبيا بأهمية دور المرأة في السلم الاجتماعي والتنمية، فقد ساوت القوانين الليبية بين الرجل والمرأة في جميع المجالات. ولا يوجد أي عائق أمام المرأة الليبية لممارسة أي عمل في إطار القانون. ولذلك فإنها تتولى مناصب عليا وتعمل في جميع المجالات، بما في ذلك القضاء والجيش والشرطة.

وعلى مستوى القارة الأفريقية نؤكد التزام دول القارة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تنفيذا لما ورد في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي. وسوف يعلن الاتحاد الأفريقي عن ”عقد الاتحاد الأفريقي للمرأة: ٢٠١٠ - ٢٠٢٠“. ويسعدني أن أشير إلى أن إدارة السلم والأمن بالاتحاد الأفريقي أصدرت وثيقة إطارية حول إعادة البناء والتنمية في مرحلة ما بعد الصراع مشفوعة بدليل لتقييم الاحتياجات يشمل إصدار استراتيجيات وإجراءات تختص

بالنهوض بعملية التوظيف وإحياء سوق العمل. كما أن إدارة تنمية المرأة والمساواة بين الجنسين في مفوضية الاتحاد تُعتبر مركز تنسيق يحدد شواغل النساء ويشركهن في أنشطة مؤثرة في سياسات الاتحاد الأفريقي وبرامجه وأنشطته على مستوى مفوضية الاتحاد الأفريقي ومنظمات الاتحاد الأفريقي الأخرى والتنظيمات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء. وهذه الإدارة تقدم المساعدة للبلدان الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لتنفيذ السياسات الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين من خلال كفالة نفاذ الرجال والنساء بدرجة متساوية إلى هياكل السلطة التي تحكم المجتمع.

وقد اعتمد الاتحاد الأفريقي خطة عمل خاصة بالمرأة في واغادوغو في عام ٢٠٠٤ كانت إحدى أولوياتها تمكين النساء بإدماجهن في سوق العمل وتمكينهن من المشاركة الفعلية في إعداد استراتيجيات الحد من الفقر. وتهدف خطة العمل إلى إدماج القضايا الجنسانية (Gender) في كل سياسات وبرامج الحد من الفقر والنهوض بعملية التوظيف، وبخاصة للنساء والرجال. ومن الإجراءات المقترحة للتنفيذ ما يلي.

أولا، تشجيع النساء على مباشرة العمل الحر من خلال تدريب أفضل على مهارات الأعمال الأساسية، وتحسين النفاذ إلى فرص السوق في قطاعات غير تقليدية، والنفاذ إلى رأس المال، وتنمية المهارات؛ ثانيا، دعم ثقافة العمل الحر التي تساعد النساء اللائي يحتمل أن يباشرن العمل الحر في اتخاذ قرارات تستند إلى معلومات أفضل، وفي تنظيم أنفسهن والمشاركة في الحوار الاجتماعي؛ ثالثا، استقطاب الدعم وتنفيذ التشريعات التي تضمن حقوق النساء في الأرض والنفاذ إلى مناطق الائتمان، وزيادة حصولهن على رأس المال الإضافي وحقوق الملكية والميراث، والحصول على خدمات الإرشاد.

لا شك أن القرارات والبيانات الرئاسية الصادرة عن مجلس الأمن تعتبر خطوة هامة من أجل النهوض بالمرأة وحمايتها. ولكن لا يكفي إصدار القرارات والبيانات؛ بل يجب تنفيذها. وهذا يتطلب التعاون بين كيانات منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات المجتمع المدني وفرق عمل الوكالات المتخصصة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة، الحكومية وغير الحكومية، من أجل الوصول إلى مرحلة التطبيق الكامل للنصوص التي اعتمدناها، بما في ذلك التمكين الكامل للمرأة في مجالات دعم وحفظ وبناء السلام وتنفيذ العمليات الإنسانية والإنمائية، الأمر الذي من شأنه أن يساهم، لو تحقق، في مساعدة الدول بفعالية أكبر في تعزيز تشريعاتها وأنشطتها الهادفة إلى منع العنف القائم على الأساس الجنساني في الصراعات المسلحة وتحسين البيئة المؤسسية للخضوع للمساءلة.

إن حل مشكلة العنف ضد المرأة في حالات النزاع وبعده وتمكين المرأة بصورة عامة يكمن في حل النزاعات وتحقيق السلام وإقامة قطاع أمن فعال وشفاف وخاضع للمساءلة والإسراع بوتيرة التنمية في البلدان الخارجة من النزاع وتعزيز دور المرأة في مختلف المجالات، وهو أمر يمكن أن تساهم فيه وكالات الأمم المتحدة المتخصصة من خلال دعم الجهود الوطنية للنهوض بالمرأة وتمويل البرامج التدريبية والتعليمية ذات الأولوية الموجهة للنساء والفتيات.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن تهانئي لوفد فييت نام بمناسبة تسنمه رئاسة مجلس الأمن في شهر تشرين الأول/أكتوبر. كما أود أن أعرب عن تقديرنا للولايات المتحدة على قيادتها الممتازة في شهر أيلول/سبتمبر. ونحن ممتنون جدا لكم، السيد الرئيس، على ترؤسكم شخصيا هذه المناقشة الهامة. كما أود أن أشكر نائبة الأمين العام ميغيرو على حضورها هنا اليوم وعلى نقلها رسالة من الأمين العام. ونحن ممتنون أيضا لممثلي

كيانات الأمم المتحدة والفريق العامل التابع للمنظمات غير الحكومية على إحاطاتهم الإعلامية المفيدة، لأننا نقدر تفانيهم في تعزيز دور المرأة في تحقيق السلام والأمن تقديرا كبيرا.

وحتى بعد تسع سنوات من اتخاذ القرار التاريخي الهام للغاية ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لا يسعنا إلا أن نرى أن الكثير من النساء والأطفال الأبرياء يعيشون في ظل الخوف والفاقة في حالات الصراع وما بعد انتهاء الصراع. ومن الجلي أن هناك الكثير مما ينبغي عمله. ولذلك، ترحب اليابان بمناقشة اليوم وبقرار المجلس اعتماد القرار ١٨٨٩ (٢٠٠٩).

واليوم، أود أن أتناول ثلاث مسائل: دور المرأة، وحماية المرأة، وتمكين المرأة.

أولا، من المهم بشكل حيوي أن نضمن أن ترد المنظورات المتعلقة بالمرأة والاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات في كل مرحلة من مراحل عملية السلام. ومن الضروري أن نعزز المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة من المراحل المبكرة في عملية مفاوضات السلام وبناء السلام، لأن هذا هو السبيل الأنجع لمنع تجدد الصراع.

إننا نرحب بأن هناك ثلاث نساء يترأسن الآن بعثات للأمم المتحدة. وتضطلع المرأة بأدوار لا غنى عنها في بعض عمليات حفظ السلام. وأحد الأمثلة على ذلك وحدة الشرطة المشكلة الهندية في ليبريا وكلها من النساء، وهي جديرة بالإعجاب كثيرا. وقد قامت لجنة بناء السلام، من جانبها، بإدماج المنظور الجنساني في استراتيجياتها القطرية لبناء السلام.

ويشجعنا أيضا التزام الأمين العام بزيادة عدد النساء في مراكز صنع القرار، كما أكدت على ذلك نائبة الأمين العام هذا الصباح. كما نحث رؤساء المنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية الأخرى على الاقتداء بذلك، وأن يقوموا بتعيين المزيد من النساء في أفرقة الوسطاء رفيعي المستوى وفي عضوية أفرقة التفاوض.

ثانيا، يجب أن نوفر الدعم للنساء اللاتي يعانين من آثار الصراع بالعمل على تزويدهن بأكبر قدر من الأمن المادي. لقد فوض مجلس الأمن الكثير من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بالرد على أعمال العنف ضد المدنيين، ولكن المجلس لم ينجح تماما في الوفاء بالتوقعات العالية.

ينبغي أن يواصل المجلس استكشاف كيفية قيام بعثات الأمم المتحدة بتوفير الحماية الأفضل للنساء والأطفال في حالات الصراع، بتوفير الموارد الكافية، والتدريب، والدعم اللوجستي. ونود أن تُدمج أهمية حماية المرأة إدماجا تاما في برامج تدريب حفظة السلام وخبراء بناء السلام على الأرض، قبل نشرهم. ومن المهم أن نولي أولوية أكبر لحماية المرأة عند التخطيط للبعثات، وتعزيز الوحدات الجنسانية عن طريق إلحاق مستشارين في الشؤون الجنسانية بها.

ومن غير المقبول تماما حماية مرتكبي أعمال العنف الجنسي والانتهاكات الخطيرة الأخرى ضد النساء والفتيات بثقافة الإفلات من العقاب. فتلك الثقافة تشكل تهديدا مباشرا لأمن المرأة، كما أن من شأنها إعاقة المرأة عن الاضطلاع بالدور الحيوي الذي كان من الممكن أن تضطلع به في جهود بناء السلام فيما بعد انتهاء الصراع. ومن الضروري أن نضاعف جهودنا من أجل إنهاء الإفلات من العقاب بمساعدة البلدان على تعزيز القيادة السياسية وسيادة القانون. وينبغي أن تستخدم التدابير العقابية المستهدفة بشكل ناجع.

ونأمل أن يكون للممثل الخاص للأمين العام، الذي سيُعين قريبا وفقا للقرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، السبق في التعامل مع هذه المسألة الخطيرة.

ثالثا، من الضروري ألا نركز على حماية المرأة فحسب، بل أيضا على تمكين المرأة، التي يمكن أن تصبح داعما

قويا لعملية بناء السلام. ويجب أن نبحث عن سبيل لضمان تمكين النساء في حالات ما بعد انتهاء الصراع، بتحسين وضعهن الاجتماعي – الاقتصادي. ويمكن تحقيق ذلك بتعزيز الحصول على الخدمات الصحية والتعليم والتدريب المهني والأنشطة المدرة للدخل، وحقوق الأرض والملكية.

وما لم ننجح في تهيئة هذه الظروف، فإنني أخشى أن يكون من الصعب توطيد السلام ومنع نشوب صراع آخر.

وهذا يشكل تحديا كبيرا يجب أن يواجهه المجلس. ولذلك، يسرنا أن يؤكد القرار ١٨٨٩ (٢٠٠٩)، الذي اتُخذ للتو، على هذا الجانب: أهمية تمكين النساء والفتيات بالاستجابة لاحتياجاتهن الخاصة في حالات ما بعد انتهاء الصراع.

وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على أن نهج الأمن البشري، الذي نادت به اليابان منذ ما يزيد على ١٠ سنوات، يوفر مبادئ توجيهية قيّمة بالنسبة لحماية أرواح البشر وكرامتهم من التهديدات الخطيرة وتمكينهم من تحقيق إمكاناتهم الكاملة.

وأحد الأمثلة الجيدة على ذلك ما ذُكر في أحدث تقرير للأمين العام من أن المشروع يُمول عن طريق صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري بغية تقديم الرعاية الصحية والتعليم والمشورة للنساء والفتيات في نيبال، حيث تركهن الصراع في ذلك البلد في حالة من الضعف.

في الختام، أود أن أشير إلى الاقتراح الذي قدمته في مناسبة سابقة عندما ناقشنا هذه المسألة، وهو تجميع دليل بقائمة من الممارسات الجيدة بشأن مشاركة المرأة في عملية المصالحة وبناء السلام. وآمل بشدة أن تقوم الأمانة العامة بالمتابعة المناسبة في ذلك الصدد.

السيد بوينته (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أبدأ بياني بأن أرحب بكم في جلسة مجلس الأمن هذه. ويشرفني أن تكونوا معنا. كما ندرك روح القيادة التي يتحلى بها وفدكم في تقديم هذه المبادرة لمتابعة القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ونشكر الأمين العام على تقريره عن المرأة والسلام والأمن (S/2009/465)، ونائبة الأمين العام، السيدة ميغيرو، على بيانها. كما نشكر السيدة راشيل ن. مايانجا، والسيدة إينيس ألبردي، والسيدة آشا حاجي علمي أمين.

ونهنئ وفد الولايات المتحدة على رئاسته الناجحة لمجلس الأمن في أيلول/سبتمبر، ونتمنى للوفد الفييتنامي كل النجاح خلال رئاسته لهذا الشهر.

لقد انقضى ما يقرب من ١٠ سنوات منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وفي حين تم إحراز بعض التقدم، فإن الحقائق التي تواجهها المرأة في حالات الصراع وحالات ما بعد انتهاء الصراع لا تزال تشكل مصدرا للقلق. ولا يزال للصراع المسلح أثر غير متناسب على النساء والفتيات، ولا يزال العنف الجنسي يدمر أرواح الآلاف منهن. ونكرر نداءنا بأنه يتعين في أي حالة من حالات الصراع أن تدرك الأطراف أنه من الضروري في جميع الظروف احترام أحكام القانون الإنساني الدولي وضمان احترامها.

وترى المكسيك أن القرارين ١٨٨٢ (٢٠٠٩) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، اللذين يتناولان العنف الجنسي في الصراع المسلح، يشكلان خطوة إيجابية في تعزيز القانون الدولي المنطبق فيما يتعلق بحماية السكان المدنيين في الصراع المسلح، وبوجه خاص الفئات الأكثر ضعفا التي تتضرر جراء العنف الجنسي، بما في ذلك النساء والأطفال.

ويتمثل التحدي الآن في ضمان التنفيذ الكامل على الأرض، ويشكل القرار ١٨٨٩ (٢٠٠٩) المتخذ هذا الصباح، مساهمة قيّمة للغاية في ذلك الصدد. ونأمل أن يقوم الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف الجنسي في الصراع المسلح

وفريق الخبراء – اللذان دعا إليهما في الأسبوع الماضي القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩) – بالمساهمة في تحقيق تقدم في هذا المجال.

وندرك الجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمعهد الدولي للتدريب والبحث من أجل النهوض بالمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وإدارة عمليات حفظ السلام، في تعزيز تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونأمل أن تؤدي نتائج المفاوضات حول الكيان الجنساني الجديد إلى التعجيل بالتقدم، الذي تباطأ حتى الآن في تنفيذ ذلك القرار.

وتؤكد المكسيك من جديد أهمية أن تتضمن ولايات بعثات حفظ السلام تدابير لدعم الحكومات في صياغة خطط عمل وطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ولم يعد بوسعنا الانتظار أكثر من ذلك حتى يعطي المجتمع الدولي الأولوية الواجبة لدور المرأة بوصفها نصيرا نشطا، وليس بوصفها ضحية فحسب، من أجل معالجة مشاركتها الهامشية في عمليات السلام والوساطة. ونؤيد تأييدا تاما نداء الأمين العام من أجل وضع استراتيجية لزيادة عدد النساء في المناصب العليا في الأمم المتحدة، ولا سيما في مناصب الممثلين الخاصين والمبعوثين الخاصين والوسطاء رفيعي المستوى والمسؤولين في بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية.

كما نرى أنه من المهم بشكل خاص أن نطلب إلى الأمين العام وضع مجموعة من المؤشرات من أجل تقييم تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشكل أفضل وأنجع. وندرك أن هذا يمكن أن يصبح أداة قيّمة تمكّننا من تحقيق تقدم في العام القادم، عندما نحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

إن الافتقار إلى وجود آليات لمتابعة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) قد أعاق جمع المعلومات بشأن التنفيذ على الأرض. وتدرك المكسيك الأهمية الخاصة للنداء الذي أطلقه الأمين العام لوضع مؤشرات تقييم لقياس التقدم المحرز وأوجه القصور في تنفيذ ذلك القرار واتخاذ إجراء على ذلك الأساس لسد الثغرات التي يتم تحديدها. وكذلك، فإننا نعتبر، أن من المستصوب الطلب إلى الأمين العام أن يُضمِّن في جميع تقاريره عن حالات الصراع معلومات عن أثرها على النساء والفتيات وعن احتياجاتهن الخاصة، بالإضافة إلى تحديد العقبات التي تحول دون تلبية تلك الاحتياجات.

أخيرا، أود التأكيد على أن وفدنا يؤمن حقا بأن اتخاذ القرار ١٨٨٩ (٢٠٠٩) هذا الصباح يشكل خطوة هامة نحو ضمان التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وقد كفلنا الآن أنه بحلول عام ٢٠١٠، ستكون تحت تصرفنا الأدوات اللازمة التي تساعدنا على تعميق فهمنا للتحديات والعقبات التي ينبغي التغلب عليها، والأهم من ذلك، التعرف على التدابير التي يجب أن نتخذها لكفالة المشاركة الكاملة للمرأة في منع نشوب الصراعات وبناء السلام الدائم.

السيد شوركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): السيد الرئيس، بادئ ذي بدء، اسمحوا لي، أن أرحب بكم كرئيس لمجلس الأمن وأن أعرب عن الامتنان لوفد فييت نام على مبادرة اليوم بعقد مناقشة مفتوحة لمجلس الأمن لمناقشة حالة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونود أن نشكر نائبة الأمين العام على عرضها للتقرير المواضيعي بشأن هذا الموضوع (S/2009/465).

منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تمكنا من إنجاز الكثير في مجال تحسين مركز المرأة في الصراعات المسلحة. وقد لاحظنا مع الارتياح أن مجموعة القضايا التي نوقشت اليوم تحظى بالاهتمام المتزايد، ليس في مجلس الأمن فحسب، بل أيضا في كيانات الأمم المتحدة المتخصصة الأخرى، بما فيها الجمعية العامة، ولجنة بناء السلام، ومجلس حقوق

الإنسان، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية، بما في ذلك اللجنة المعنية بمركز المرأة. ومع ذلك، فإن النجاحات المحرزة ليست كافية لتحسين الحالة في ميدان مكافحة الانتهاكات لحقوق المرأة.

ويظل القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) هو المرجعية الفعالة لتعزيز دور المرأة في منع نشوب الصراعات المسلحة وحلها، وفي إعادة بناء السلام بعد انتهاء الصراع، وكذلك في حماية حقوق المرأة في تلك الحالات. وثمة حاجة إلى استخدام أحكام القرار في عملية خلق فرص متساوية لمشاركة المرأة في جميع جهود بناء السلام والأمن، بالإضافة إلى تعزيز دور المرأة في صنع القرارات.

إن الأساس الذي يقوم عليه هذا النهج هو تأمين المساواة الحقيقية بين الجنسين. فالمرأة تستطيع أن تسهم إسهاما جوهريا في كل جوانب منع الصراعات وحلها. وإلى جانب ذلك، هناك حاجة إلى إيلاء اهتمام أكبر لتعزيز تعميم العنصر الجنساني في الحد من الفقر وعمل الأمم المتحدة على إرساء المساواة، حيث أن الفقر وعدم المساواة هما المصدران الرئيسيان للنزاعات. وبصفة خاصة، يمكننا الإشارة هنا إلى توسيع نطاق مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات بشأن القضايا الاجتماعية – الاقتصادية ووضع الأطر الوطنية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إننا نرحب بالقرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، المتخذ في ٣٠ أيلول/سبتمبر، بشأن العنف الجنسي في الصراعات المسلحة. ولكن العنف الجنسي ليس هو المشكلة الوحيدة حينما يتعلق الأمر بانتهاكات حقوق المرأة. ويجب ألا يغيب عن بالنا أن النساء والأطفال ما زالوا يقعون ضحايا للهجمات المتعمدة، بما في ذلك الأعمال الإرهابية، والاستعمال العشوائي أو المفرط للقوة، وغير ذلك من الانتهاكات ضد القانون الإنساني الدولي.

وتقودنا طبيعة العنف المتعددة الأشكال إلى توجيه الاهتمام الواجب إلى جميع فئات ذلك العنف. وفي هذا السياق، فإننا نعتبر أن القرارين ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) مكملان للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي وضع الخطوط العامة لحماية المرأة في الصراعات المسلحة.

وفي العام القادم، سنحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي هذا الصدد، يرحب وفد الاتحاد الروسي بفكرة تنظيم مجموعة من الأحداث في العامين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية من أجل نشر الوعي بشأن تلك الوثيقة. ويحدونا خالص الأمل أن تلك الأحداث سوف تستخدم ليس لمجرد الإبلاغ عن النجاحات المحرزة في تنفيذ أحكام القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بل أيضا للنظر في المشاكل المتبقية وتعميق فهمها واتخاذ خطوات إضافية لدعم نظام حماية المرأة في الصراعات المسلحة.

السيد تييندريبيوغو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، بالنيابة عن وفد بوركينا فاسو، أود أن أهنئكم بحرارة على تولي رئاسة مجلس الأمن وأن أؤكد لوفدكم على دعمنا الكامل. كما نود أن نغتنم هذه الفرصة لتهنئة وفد الولايات المتحدة على الرئاسة الناجحة للغاية خلال شهر أيلول/سبتمبر.

ونعرب لكم عن عميق الامتنان، سيدي، على عقد المناقشة المفتوحة اليوم حول هذا الموضوع، ونتقدم بالشكر إلى نائبة الأمين العام على عرض التقرير (S/2009/465)، وإلى جميع المتكلمين الرئيسيين على إسهاماتهم المهمة والتزامهم بقضايا المرأة.

وبعد ٩ أعوام من اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وعام واحد على اتخاذ القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، وعلى الرغم من توصيات ونداءات مجلس الأمن المتكررة، فإن حالة

ما بعد الصراع ما زالت، للأسف، تنطوي على آثار مدمرة بالنسبة للنساء والأطفال.

إن العنف الجنسي والانتهاكات المتكررة لحقوق المرأة هي مصدر حقيقي للقلق، نظرا للآثار الجسدية والنفسية والاقتصادية العميقة على الضحايا ومجتمعاتهم. وظهور المجموعات المتطرفة في بعض المناطق واعتماد التشريعات التي تضفي شرعية على ممارسات تمييزية تقيد تمتع المرأة الكامل بحقوقها. ومخيمات اللاجئين ومخيمات المشردين داخليا، أينما وجدت، تصبح أحيانا أماكن ينعدم فيها الأمن للنساء، بدلا من أن تكون ملاذا يخيم عليه الهدوء النسبي المفترض أن يعشن في ظله. إننا لا نستطيع أن ننكر أن إمكانية حصول النساء والفتيات على الخدمات الصحية والتعليم ضعيفة، أو أن نتجاهل الصعوبات التي يلاقينها في السعي إلى الاستفادة من الآليات القضائية، وكل ذلك يؤدي إلى تكريس الإفلات من العقاب. وفضلا عن ذلك، فإن مشاركة المرأة في المفاوضات على عقد اتفاقات سلام ما زالت ضعيفة، وبالتالي تمنع احتياجاتها الخاصة من أن تؤخذ في الاعتبار بشكل كاف.

إن بناء السلام، أولا وقبل كل شيء، يمثل تحديا ومسؤولية على عاتق جميع الدول. وفي البلدان الخارجة من حالات الصراع، تتعدد الأولويات وجميعها أولويات ملحة. وفي هذا السياق، يجب أن تكون حالة النساء والفتيات هي الأولوية المطلقة. ويجب أن نضع أولا الإطار التشريعي والتنظيمي والقضائي الملائم وللتصدي لانتهاكات حقوق المرأة، ولمكافحة الإفلات من العقاب، مع توفير الخدمات الصحية والرعاية النفسية. إن توعية وتدريب الأطراف فيما يتعلق بالتزاماتها، بالإضافة إلى وضع البرامج الخاصة التي تستهدف المجتمعات المحلية، يساعد على التغلب على الجمود الاجتماعي – الثقافي وغيره من العقبات أمام تمكين المرأة.

ومن الضروري أيضا تضمين مسألة نوع الجنس بشكل منهجي في إصلاح قطاعي الأمن والعدالة.

وعليه، فإن اتفاقات وقف إطلاق النار واتفاقات السلام، بالإضافة إلى برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، يجب أن تتضمن الاحتياجات المحددة للنساء والفتيات بالكامل. فهل هناك من هو أفضل من النساء في الدفاع عن قضيتهن؟ ولذا، يجب أن نكفل مشاركتهن الفعالة في جميع مراحل عملية السلام. وتحقيقا لتلك الغاية ولتمكينهن، عند الاقتضاء، من أن تكون تحت تصرفهن الأدوات اللازمة، لا بد أن تتضمن السياسات الوطنية في أوقات السلم تدريب النساء على أساليب التفاوض والوساطة والتسوية السلمية للتراعات.

وعلى المدى البعيد ونظرا لتزايد تأنيث الفقر وانعدام المساواة الاجتماعية والاقتصادية، هناك ضرورة لتوفير فرص أكبر لتعليم الفتيات، والتدريب على كسب الرزق وإيجاد فرص عمل للنساء، بما فيهنّ المحاربات السابقات. وعموما، يتعين على الدول أن تتبنى مفهوم المرأة والسلام والأمن. واعتماد خطط عمل لتحسين تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على المستوى الوطني مسألة حاسمة الأهمية في هذا الصدد.

ومع ذلك، فإن أهم شيء هو أن الحكومات ستبذل كل ما بوسعها لتعزيز سيادة القانون وإنشاء المؤسسات الملائمة لإيجاد مناخ من الثقة بين القادة وجميع الجهات الفاعلة والضحايا والسكان بصورة عامة، بغية تحقيق الهدف النهائي المتمثل في القضاء على الأسباب الجذرية للصراع.

إن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) هو مسعى جماعي. وإلى جانب الدول، ينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، أن يقوم بدور هام وفريد في هذا الشأن. ويتعين على كل وكالة من وكالات المنظومة أن تقوم بدورها في إطار نهج مشترك ومتسق. وعلى الأمم المتحدة أن

تستمر في العمل لتعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية، بما فيها المجتمع المدني والجهات الفاعلة المحلية الأخرى. ويتعين على مجلس الأمن أن يواصل كفالة أخذ الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات بعين الاعتبار في ولايات بعثاته لحفظ السلام وفي التنفيذ الفعلي لقراراته وبياناته ذات الصلة.

أما بخصوص مسألة العنف الجنسي بالتحديد، فإن وفدي يرحب باتخاذ القرارين ١٨٨٢ (٢٠٠٩) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، اللذين ينصان على تعزيز تنفيذ القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨). وينبغي للمجلس أن يستمر في الدعوة إلى زيادة مشاركة المرأة في الوحدات العسكرية، وتعيين المزيد من النساء كوسطاء، ومبعوثات خاصات وممثلات خاصات، وإدراج المزيد من المعلومات في التقارير عن الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات في حالات ما بعد الصراع. ويحدونا الأمل في أن يضيف إنشاء كيان جنساني مركب من قبل الجمعية العامة إلى الزخم لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). لكن، لن يدوم أي من هذه الإجراءات إذا لم يدعمه بناء القدرة البشرية والتمويل الكافي.

وينبغي للاحتفال بالذكرى العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أن يتيح لنا فرصة للتأكيد مجددا على التزامنا القوي والإرادة السياسية الحقيقية للإسهام في تحرير المرأة بشكل عام والتحرير الفعلي للنساء اللاتي غالبا ما يكن ضحايا بريئات للصراع، ويجب أيضا أن يتحملن الظروف الصعبة لإعادة التأهيل الشخصي والمصالحة الوطنية.

السيد روغوندا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي، سيدي، أن أهنئكم على توليكم الرئاسة لشهر تشرين الأول/أكتوبر وأؤكد لكم تعاون وفدي التام معكم. وأشكركم على عقد هذا النقاش الهام، الذي تترأسونه شخصيا.

وأود أيضا أن أشكر السفيرة سوزان رايس ووفد الولايات المتحدة على قيادتهم الممتازة أثناء شهر أيلول/سبتمبر الحافل بالأحداث والمثمر.

وأود أن أشكر نائبة الأمين العام آشا – روز ميغيرو على بيانها، وأرحب كذلك بالبيانات التي أدلت بها المستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بالقضايا الجنسانية، السيدة راشيل مايانجا؛ والمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، السيدة أنس ألبردي، والسيدة عائشة حاجي علمي أمين، ممثلة الفريق العامل للمنظمات غير الحكومية المعني بالمرأة والسلام والأمن.

إن أوغندا ملتزمة بتعزيز مشاركة المرأة في النهوض بالسلام والأمن ضمن إطار منع نشوب الصراعات وحلها، والقضاء على العنف الجنسي ووضع حد للإفلات من العقاب في الحالات المعرضة للصراع. ولأن أوغندا بلد شهد فترة طويلة من انعدام الاستقرار، فقد حددت الحكومة ضمن أهدافها ذات الأولوية متابعة التقدم في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ومشاركة المرأة في الحياة السياسية في أوغندا تذهب إلى أبعد من المناصب الانتخابية وقد امتدت إلى مجالات أخرى، بما فيها بناء السلام وجهود المصالحة، حسبما نص عليه القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ولدى أوغندا حركة نسائية للسلام متقدمة وفصيحة ومنظمة. وحتى قبل اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، كانت حكومة أوغندا تدعم الجهود التي تبذلها القيادات النسائية، مثل السيدة بيتي بيغومبي، التي قادت في البداية محادثات السلام مع جيش الرب للمقاومة لوضع حد للصراع في شمال أوغندا. وأتاحت حكومة أوغندا مشاركة المرأة في محادثات السلام في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨ مع جيش الرب للمقاومة المعقودة في جوبا، في جنوب السودان. وإلى جانب المرأتين

المشاركتين مباشرة في فريق السلام، يسّرت أوغندا حضور النساء الاجتماعات المختلفة التي عقدت خلال تلك العملية.

وفضلا عن ذلك، أعيرت خلال المحادثات مستشارة للقضايا الجنسانية لمكتب الممثل الخاص للمناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة. وكان ذلك نتيجة للتعاون بين صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وإدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية. وكفلت أوغندا كذلك إشارة وثيقة إلى القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في بروتوكولات التنفيذ للمصالحة والمساءلة؛ والحلول الشاملة؛ ونزع السلاح، وتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم؛ واتفاق ووقف أعمال القتال الذي وقّعه الطرفان، وكذلك في خطة الحكومة الأوغندية النهائية لإنعاش السلام والتنمية في شمال أوغندا، التي دشنت في تموز/يوليه ٢٠٠٩ لضمان أن تتمتع النساء على قدم المساواة بالفرص التي تتيحها التدخلات المخططة واستحقاقاهّا.

وأوغندا هي البلد الأول والوحيد في العالم الذي اعتمد خطة عمل وطنية ثلاثية بشأن القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) وإعلان غوما. وأوغندا أيضا من بين خمسة بلدان وضعت خطة عمل وطنية بمؤشرات ملموسة لرصد التنفيذ، وكذلك التخطيط لنزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم، وذلك لمراعاة احتياجات المحاربين السابقين من الإناث والذكور، إلى جانب من يعيلون.

وتركز خطة عمل أوغندا على الإطار القانوني والسياسي ذي الصلة، وتحسين الوصول إلى المنشآت الصحية والعلاج الطبي لضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس، والنساء في المناصب القيادية وصنع القرار، والقضاء على العنف القائم على أساس نوع الجنس في المجتمع، وأخيرا مخصصات الميزانية لتنفيذ القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) وإعلان غوما. وإذ نقوم بذلك، علمتنا تجربتنا أن التنفيذ التام والفعال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وحقا، جميع القرارات الأخرى المكملة له، ينبغي أن يبدأ في أبكر مراحل بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع؛ وإلاّ فإنه لن يسفر عن أفضل النتائج.

ولهذا السبب، ما زال يساور أوغندا القلق من أن إسهام المرأة في بناء السلام هو أبعد من أن يكون مرضيا، ويعزى ذلك إلى استثنائهن من عملية صنع القرار، من ناحية، وإلى عدم كفاية تمويل متطلباهّن، من ناحية أخرى. ومن شأن هذا أن ينال من تحقيق السلام والأمن الدائمين، على المدى البعيد.

وتدرك أوغندا أن اتخاذ قرار لا يترجم بصورة تلقائية إلى تنفيذه. يصادف هذا العام مرور تسع سنوات على اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. وفي غضون تلك السنوات التسع، حدد عدد من المعوقات، ولا سيما في حالات ما بعد الصراع، بدءا من توفر التمويل والإرادة السياسية، مرورا بالافتقار إلى التنسيق والقدرات المناسبة للتنفيذ، وكذلك الرصد والتقييم المؤسسيان.

لقد علمتنا التجربة أيضا أن الزيادة البسيطة في عدد النساء في المحادثات ليست كافية، وأنه ما زال يتعين إجراء مشاورات معمقة لضمان عدم إهمال أي شيء فيما يتعلق بالشواغل المشروعة للمرأة.

وفي هذا الصدد،، قامت أوغندا بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومكتب المستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بالقضايا الجنسانية، بعقد حلقة العمل الأولى الخاصة بها في الفترة من ١٤ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر من هذا العام من أجل الاتفاق بشأن ماهية تلك المؤشرات التي ستعتمد في خطة عمل أوغندا. وحلقة العمل، التي ضمت ٣٥ مشاركا من

الوزارات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمجتمع الدولي، حددت ١٦ مؤشرا من مجموع ٥٤٧ مؤشرا حددت أصلا لتنفيذ خطة عمل أوغندا.

في الختام، ترحب أوغندا باتخاذ القرار ١٨٨٩ (٢٠٠٩) حيث أنه يسلط الضوء على هذا الخلل ويدعو إلى الاستجابة لاحتياجات النساء والفتيات في حالات ما بعد الصراع من أجل تحقيق السلام والأمن المستدامين. كما نشجع الدول الأعضاء المتضررة على وضع مؤشرات للتأكد من أن خطط عملها الوطنية في مجال مشاركة المرأة في إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع وبناء السلام لا تنفذ بصورة عملية وفعالة ومتسقة فحسب، وإنما بطريقة تتيح المجال للمساءلة أيضا.

ونتطلع إلى الذكرى السنوية العاشرة لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) التي تحل في عام ٢٠١٠ بوصفها علامة فارقة هامة بالنسبة للمرأة في أوغندا، وفي الواقع بالنسبة لجميع النساء في كل مكان.

السيد ماير هارتنغ (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أولا أن أهنئكم وأهنئ وفد فييت نام على تولي رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. أنا وبلدي ممتنون جدا أيضا لهذه المبادرة بعقد مناقشة مفتوحة بشأن هذه المسألة الهامة.

نود أيضا أن نهنئ السفيرة سوزان رايس ووفد الولايات المتحدة الأمريكية على رئاسة المجلس في الشهر الماضي، لقد كان شهرا مميزا بحق في تاريخ مجلس الأمن.

وجلسة اليوم ستتيح لنا الاستمرار في استعراض تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونود أن نشكر وفد فييت نام لجهوده التي أسفرت عن القرار ١٨٨٩ (٢٠٠٩) المتخذ اليوم. علاوة على ذلك، أود أن أعرب عن امتناني لنائبة الأمين العام السيدة آشا روز ميغيرو على استمرار قيادتها والتزامها بالمساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة. ونحن ممتنون لها على بيانها الذي أدلت به اليوم.

نحن ممتنون أيضا للإسهام القيم من المستشارة الخاصة للأمين العام، السيدة راشيل مايانجا؛ والمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، السيدة أينيس ألبردي. كما كنا سعداء جدا بالاستماع إلى العرض الذي قدمته ممثلة الفريق العامل للمنظمات غير الحكومية المعني بالمرأة والسلام والأمن، السيدة آشا حاجي علمي أمين

أود أن أعرب في البداية عن تأييد النمسا الكامل للبيان الذي سيدلي به ممثل السويد باسم الاتحاد الأوروبي، وكذلك للبيان الذي تزمع كوستاريكا الإدلاء به باسم شبكة الأمن البشري.

نرحب بالتقدم الكبير الذي أحرز في تعزيز ركن الحماية الوارد في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) باتخاذ القرارين ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) بشأن العنف الجنسي وكذلك القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩) بشأن الأطفال والصراع المسلح. وأود أن أعرب عن أملنا في سرعة تعيين الممثل الخاص الذي دعا إليه القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩). ونفهم أن هذا الممثل الخاص الجديد الذي سيعالج العنف الجنسي في الصراعات المسلحة سيراعي تماما عند الاضطلاع بولايته أو ولايتها الجوانب الهامة للوقاية من ناحية، ومشاركة المرأة، من ناحية أخرى.

وحيث إن آلية الرصد والإبلاغ في القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩) وُسعت لتشمل الحالات حيث ترتكب الأطراف في الصراع المسلح الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد الأطفال، فمن الضروري أن يكون هناك تنفيذ متسق ومنسق لولايتي الممثل الخاص الجديد للأمين العام بشأن الأطفال في الصراعات المسلحة والممثل الخاص المعني بالعنف الجنسي في الصراعات المسلحة.

ومع ذلك، ثمة حاجة ماسة أيضا إلى إحراز تقدم بشأن الأركان الأخرى للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وترى النمسا قيمة كبيرة في تركيز هذه المناقشة على الاستجابة لاحتياجات النساء والفتيات في حالات ما بعد الصراع من أجل السلام والأمن المستدامين. إن الاستثمار في المرأة يعني الاستثمار في المستقبل وضمان حصول النساء والفتيات على التعليم هو أحد الأركان الأساسية لتمكين المرأة.

لا يمكن لأي مجتمع إلا أن يستفيد استفادة كاملة من إمكانات إسهام المرأة في بناء السلام والانتعاش بعد انتهاء الصراع. وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) محق في وضع المرأة في صلب النظر في هذه المسألة، ليس كمجرد ضحية، وإنما بوصفها عاملا للتغيير وشريكا متساويا في مفاوضات السلام.

ومع ذلك، ما زالت المرأة تستبعد إلى حد كبير من عمليات صنع القرار. ونشكر صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على تقديمه لنا دراسة تبين بوضوح، في جملة أمور، كيف أن الغياب الكامل للمرأة عن مفاوضات السلام وعمليات التخطيط لما بعد الصراع يسفر عن إهمال خطير لاحتياجات النساء والفتيات في مرحلة الانتعاش المبكرة. ونتيجة لذلك، يفرض هذا الإهمال تكاليف خطيرة على الانتعاش، مما يقوض الجهود الرامية إلى إعادة إرساء سيادة القانون وإعادة تشغيل الاقتصاد. نحن بحاجة إلى أن نلتزم بمعالجة أولويات المرأة بطريقة أكثر اتساقا في العمل اليومي لمجلس الأمن ولجنة بناء السلام.

والنمسا ستواصل الدعوة إلى زيادة عدد النساء المعينات في المناصب العليا للأمم المتحدة في المقر، وبوجه خاص في البعثات الميدانية. ونرحب كل الترحيب بالجهود التي يبذلها الأمين العام في هذا الصدد. إن عمل ثلاث نساء ممثلات خاصات للأمين العام وست نساء نائبات للممثلين الخاصين للأمين العام في بعثات في مختلف مناطق الصراع هو بالفعل خطوة كبيرة إلى الإمام. نأمل أن نرى استمرار هذا الاتجاه الإيجابي، ونحث جميع الممثلين والمبعوثين الخاصين على الاستفادة الكاملة من إمكانات المرأة في عمليات السلام وتسوية الصراعات وبناء السلام.

كما نطلب إلى الأمين العام اتخاذ خطوات ملموسة لتعزيز كفاءة إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية من أجل تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، على وجه الخصوص، من خلال إيجاد وظائف دائمة لمستشارين أقدمين للشؤون الجنسانية في إدارة الشؤون السياسية في وحدة دعم جهود الوساطة التابعة لإدارة الشؤون السياسية.

والنمسا ملتزمة بأهداف القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وأنشطتنا تستند بقوة إلى خطة عمل وطنية اعتمدت في آب/أغسطس ٢٠٠٧. ويقدم فريق عمل مكون من ممثلين عن جميع الوزارات ذات الصلة ووكالة التنمية النمساوية تقارير سنوية إلى مجلس الوزراء عن التدابير المتخذة في إطار خطة العمل هذه. وأدرج التدريب المتعلق بحقوق الإنسان والمسائل الجنسانية بشكل أكثر انتظاما في تدريب أفراد الشرطة والجيش الذي يسبق الانتشار للمشاركة في عمليات حفظ السلام. بالإضافة إلى ذلك، وبالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة تدعم النمسا الشبكات النسائية في غرب البلقان والأعمال التحضيرية لخطط العمل الوطنية في المنطقة.

وفي العام القادم، تحل الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وينبغي أن تستخدم هذه الفرصة لتحديد الأولويات في المستقبل وتحديد كيفية التصدي للتحديات المتبقية والجديدة في التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وثمة مجموعة من المؤشرات العالمية

ستكمل هذا العمل الهام، كما دعا إلى ذلك القرار المتخذ اليوم.

وتعتزم النمسا مواصلة تقديم تبرعاتها المالية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بغية تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). كما نعتزم أن نستضيف اجتماعا للخبراء في فيينا في النصف الأول من عام ٢٠١٠.

إننا نرحب بالرد الايجابي للأمين العام على رسالة بعثت بها في آب/أغسطس ٢٠٠٨ القيادات النسائية، بمن في ذلك وزيرة خارجية النمسا آنذاك أرسولا بلاسنيك. ونشعر بالارتياح والامتنان على دعم الأمين العام لتنظيم اجتماع وزاري رفيع المستوى في عام ٢٠١٠ لاستعراض تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وبلدي على استعداد للعمل مع الأمين العام وجميع البلدان المهتمة وأصحاب المصلحة على استخدام هذه الذكرى السنوية العاشرة لتحديد الفجوات والتحديات ولتعزيز التزام سائر الدول، ومنظومة الأمم المتحدة بأكملها والمنظمات الإقليمية بغية التنفيذ الفعال للتعهدات الواردة في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بياني بتقديم التهنئة لوفدكم، سيدي الرئيس، على توليه رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأؤكد مجددا على أننا تواقون إلى الإسهام في نجاحكم في إدارة أعمالنا. وترحب كوستاريكا بوجودكم في هذه المناقشة ونحن نشكركم على تنظيمها. كما نعرب عن امتناننا لوجود نائبة الأمين العام ووجود السيدة مايانجا والسيدة ألبردي والسيدة أمين.

وخلال هذا العام تم ايلاء اهتمام كبير في مجلس الأمن لمسألة النساء والسلام والأمن. واستجبنا للشواغل الجنسانية من خلال القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨) الذي اتخذ العام الماضي. وكلا القرارين ١٨٨٨ (٢٠٠٩) الذي اتخذ حديثا و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) الذي اتخذ اليوم، يسهمان في تعزيز عملية بدأت باتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وكان ذلك القرار رائدا في الاعتراف بالاحتياجات الخاصة للنساء بوصفهن ضحايا للصراع وبالدور الذي يمكن أن يضطلعن به بوصفهن نصيرات لتسوية الصراع وبناء السلام.

وبالرغم من هذه الجهود، ما زالت مشاركة النساء مشاركة هامشية، كما بيّن الأمين العام في تقريره (S/2009/465). ومهد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الطريق أمام التطورات في المستقبل. ويشكل النطاق الواسع للقرار أحد أوجه قوته الرئيسية، ولكنه أيضا زاد من صعوبة التصدي الفعال لبعض التحديات الرئيسية. وإطار التنفيذ الضعيف للقرار وعدم وجود آليات كافية للمتابعة، قيّد إحراز التقدم وجعله بطيئا ومتفاوتا.

وبغية إعادة تنشيط تنفيذ القرار، ما زال يلزمنا أن ندعم استراتيجية عالمية ذات غايات واضحة ونقاط مرجعية كافية لقياس التقدم المحرز. وفي هذا الصدد، يدعو القرار ١٨٨٩ (٢٠٠٩)، الذي اتخذ اليوم، إلى زيادة تمكين النساء في تقييم الاحتياجات وفي التخطيط في حالات بعد انتهاء الصراع. ومن المؤكد أن تلك خطوة في الاتجاه الصحيح.

وعلى النحو الذي أبرزه تقرير الأمين العام، وكما ورد في نص هذا القرار الجديد، نحن بحاجة إلى تعزيز نهج متعدد القطاعات، وفي المقام الأول، شامل. وإضافة إلى تعزيز المنظور الجنساني في تسوية الصراع وبناء السلام، ينبغي تعزيز مشاركة النساء في مساعي المجتمع الدولي، وخاصة في مجالي المنع والحماية. وفي هذا الصدد، يؤيد وفد بلدي النداء الموجه إلى الأمين العام من أجل وضع استراتيجية تشمل تمثيلا أكثر إنصافا للنساء في مناصب اتخاذ القرار، مثل الممثلين الخاصين والمبعوثين ورؤساء البعثات، ضمن مناصب أخرى. كما أن وفد بلدي يؤيد النهج المتعلق باستكمال استجابة مجلس الأمن باتخاذ تدابير لزيادة حصول النساء على العدالة

والصحة والتعليم والحماية الاجتماعية، وبخاصة للناجيات من الاستغلال وإساءة المعاملة.

وشاركت كوستاريكا في تقديم نص القرار ١٨٨٩ (٢٠٠٩)، ولكننا نود أن نوضح أن بلدنا يرفض أي تفسير يسعى لإدراج الإجهاض في الإشارة إلى الحقوق الإنجابية الواردة في الفقرة ١٠ من منطوق القرار. ونحن نرى أنه لا يمكن بناء السلام الدائم على أساس وضع راهن ظل يتسم في العديد من الحالات بالتمييز وعدم الإنصاف واختلال القوة. وفي كثير من الأحيان تعد هذه الهياكل من ضمن الأسباب الجذرية للصراع.

وأخيرا، وبالنيابة عن شبكة الأمن الإنساني – المؤلفة من الأردن ، أيرلندا، تايلند، سلوفينيا، سويسرا، شيلي، كندا، كوستاريكا، مالي، النرويج، النمسا، اليونان، وجنوب أفريقيا بصفة مراقب – نود أن نرحب باختتام العملية المفضية إلى اتخاذ هذا القرار الجديد. وأعضاء الشبكة ملتزمون بدعم إحراز تقدم كبير في تشجيع وتعزيز دور النساء في عمليات بناء السلام. واضطرنا هذا الالتزام لتكريس اجتماعنا الوزاري الحادي عشر، الذي عقد في دبلن في أيار/مايو الماضي، لتحليل الموضوع المتعلق بكيفية تعزيز تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وما زال أعضاء الشبكة ينظرون في إمكانية اتخاذ إجراءات مشتركة في المستقبل، ويحدونا الأمل في أن نظر مجموعتنا الأقاليمية في هذا الموضوع الهام، من منظور الأمن الإنساني، سيسهم في المناقشة بشأن النساء والسلام والأمن في الفترة المفضية إلى الذكرى السنوية العاشرة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) التي تحل في تشرين الأول/أكتوبر العام المقبل.

السيد أباكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أبدأ بياني بالترحيب بكم في المجلس وبتهنئة فييت نام على توليها رئاسة المجلس لشهر تشرين الأول/أكتوبر. ونتمنى لكم كل النجاح. كما أود أن أعرب عن تقديرنا الصادق للسفيرة رايس ولوفد الولايات المتحدة على قيادتهما للمجلس خلال شهر أيلول/سبتمبر.

ونظرا لاتخاذ القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩) قبل فترة لا تتجاوز أسبوعا، فإن هذه الجلسة تتسم بأهمية خاصة في إظهارها للعالم أجمع التزام المجلس المستمر بتمكين النساء بجميع جوانبه. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بالدور الرائد الذي اضطلعت به فييت نام في تنظيم هذه المناقشة، فضلا عن جهودها في إعداد القرار الذي اتخذناه من فورنا. كما أود أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2009/465) ونائبة الأمين العام على إحاطتها الإعلامية؛ ويشمل كلا التقرير والإحاطة الإعلامية تقييمات وتوصيات قيمة بشأن كيفية تحسين نظام الأمم المتحدة فيما يتعلق بكفالة أمن النساء. وأخيرا، أود أن أشيد بالجهود التي تبذلها كيانات الأمم المتحدة المختلفة، فضلا عن جهود المنظمات غير الحكومية والمنظمات النسائية التي تعمل بتفان لبلوغ أهداف القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٨) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨). وأشكر، بصفة خاصة، السيدة مايانجا والسيدة ألبردي والسيدة أمين على إحاطاتهن الإعلامية وعلى إسهاماتهن في مناقشتنا.

منذ اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، أُحرز تقدم بشأن طائفة عريضة من القضايا ذات الصلة بحماية وتعزيز حقوق النساء والفتيات في الحالات المتضررة بالصراع، وبخاصة من حيث زيادة الوعي بالتحديات التي يواجهنها. وبفضل جهود المجتمع الدولي، فإن فهما قويا للحاجة إلى المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة باعتبارهما شرطين أساسيين للسلام والأمن الدوليين آخذ في الترسخ ببطء.

وكما يرد في تقارير الأمين العام، فإن هناك الكثير من المشاريع والبرامج القائمة الهادفة إلى حماية النساء

والفتيات من العنف القائم على أساس نوع الجنس وغيره من المخاطر والتحديات. غير أنه برغم التقدم المحرز حتى الآن، لا يمكننا أن نغفل أن هناك الكثير الذي ما زال يجب عمله، وبخاصة في مجال التنفيذ. وكما بينت لنا مناقشة اليوم وتقرير الأمين العام (S/2009/465)، لا تزال هناك عراقيل هيكلية ومؤسسية كثيرة ينبغي لنا التغلب عليها من أجل مجابهة التحديات التي تواجهنا.

نعتقد أنه يجب اتخاذ إجراءات أكثر فعالية لحماية المرأة وتمكينها. ومن المسائل ذات الأولوية التي ينبغي لنا معالجتها من بداية عملية بناء السلام مباشرة تلبية الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات في حالات ما بعد انتهاء الصراع مع التركيز بصفة خاصة على المسائل المتعلقة بأمنهن البدني وصحتهن العقلية والإنجابية وتوظيفهن وتعليمهن وتوفير الخدمات الاجتماعية والعدالة لهن.

وبالمثل، فإن هناك حاجة إلى تدابير قوية بنفس القدر لزيادة مشاركة المرأة في جهود الإنعاش وعمليات السلام بعد انتهاء الصراع لأن من شأن ذلك زيادة فعالية تلك الجهود. بل إنه ينبغي لنا ألا ننسى أن النساء في البلدان في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع لسن مجرد ضحايا للحرب، ولكنهن أيضا عوامل للتغيير صوب التحديث والتحول وأنهن يقدمن إسهامات هائلة في السلام والرخاء المستدامين.

لذلك، تؤيد تركيا بقوة المشاريع التي تستهدف كفالة زيادة مشاركة المرأة في جميع ميادين الحياة الاجتماعية والسياسية. وبعبارة أخرى، نعتقد أن تمكين المرأة بكامله ينبغي أن يكون في صلب جميع جهودنا.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أشير إلى نهجنا في أفغانستان. فمازلنا ندعم مختلف البرامج المكرسة لتمكين المرأة في السياسة والحوكمة في الوقت الذي ننفذ مشاريع أخرى كثيرة تهدف إلى توفير فرص متساوية للتعليم الحديث للفتيات.

ونعتقد أنه، في سياق معالجتنا لمسألة أمن المرأة التي لا تنفصم عن السلام والأمن الدوليين، ينبغي لنا أن نبتعد عن النُهج المخصصة وأن نصبو إلى نهج منظم. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن النداءات الواردة في القرارات ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) وفي القرار ١٨٨٩ (٢٠٠٩)، المتخذ اليوم، ينبغي أن تصبح جميعها جزءا منتظما من عمل المجلس في توجيه أنشطة الأمم المتحدة والدول الأعضاء.

ونعتقد أيضا أن إنشاء مجموعة من المؤشرات، على النحو المتوخى في القرار ١٨٨٩ (٢٠٠٩)، قد يكون وسيلة مفيدة يمكننا بواسطتها رصد ومتابعة تنفيذ التدابير على المستوى العالمي. وبالتالي، فإن الكيان الجنساني الجديد الذي وافقت عليه الجمعية العامة مؤخرا في قرارها ٦٣/٣١١ سيعزز عملنا أيضا في سبيل تمكين المرأة بمساعدة الأمم المتحدة على مواصلة جهودها بطريقة أكثر تنظيما وتنسيقا في مجال المرأة والسلام والأمن. فضلا عن ذلك، وكما أكد زميلي الروسي السفير تشوركن، فإننا نعتقد أن الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بمركز المرأة مهمة. ولا شك في أن تنفيذ تلك الأهداف سيعزز تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

إن الشهور التي تفصلنا عن الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والتي تحل العام المقبل ستتيح لنا فرصا وفيرة لترجمة هذه الأقوال إلى أفعال لكفالة الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان للنساء في العالم أجمع. ونحن في تركيا ملتزمون بذلك الهدف، وبالتالي سنواصل دعمنا لتنفيذ جميع القرارات بشأن المرأة والسلام والأمن.

الـرئيس (تكلـم بالإنكليزيـة): سـأدلي الآن ببيـان بصفتي نائب رئيس وزراء ووزير خارجية فييت نام.

إن هـذه المناقـشة ذات أهميـة كـبيرة في التحـضير لاستعراض ١٠ سنوات من تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن الذي اتخذه مجلس الأمن في عام ٢٠٠٠. ولذلك القرار هدف غاية في الإنسانية يتمثل في حماية النساء والأطفال، بما في ذلك الفتيات، وهم الفئات الأقل منعة والأشد تضررا في الصراعات والحروب. كما أنه يهدف إلى تعزيز تنفيذ المسؤولية الرئيسية للمجلس عن صون السلام والأمن الدوليين بفعالية أكبر.

وفييت نام تقدر تأييد أعضاء المجلس لاقتراحها عقد هذه المناقشة بشأن الحاجة إلى حماية حقوق النساء والفتيات وتعزيز دور المرأة في حالات ما بعد انتهاء الصراع. وبهذه المناقشة، سيجري أعضاء الأمم المتحدة والمنظمات الدولية وغيرهم من أصحاب المصلحة تقييما مشتركا لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وسيحددون تدابير لتعزيز تنفيذه. وفي إطار التحضير لهذه العملية، نظمت فييت نام وسويسرا بصورة مشتركة حلقة دراسية بشأن المرأة والسلام والأمن والتنمية عقدت في هانوي يوم ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٩ بمشاركة ممثلين للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية فييتنامية ودولية.

لقد أسفرت الجهود الدولية الجبارة، بما في ذلك جهود الأمم المتحدة، لتعزيز تنفيذ القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) وبيانات مجلس الأمن الرئاسية ذات الصلة عن نتائج إيجابية. والأمر ذو الأهمية الكبرى هو الإدراك المتزايد لما يتطلبه صون السلام والأمن من اتخاذ تدابير لتلبية احتياجات المرأة. ومن الضروري أيضا كفالة مشاركتها الكاملة وعلى قدم المساواة في عمليات المصالحة والتفاوض في جميع مراحل حفظ السلام وفي إدارة المعونات الإنسانية وفي إعادة البناء بعد انتهاء الصراع.

وأسفرت الأنشطة التي تنفذها الأمم المتحدة وبلدان كثيرة عن تغييرات ملحوظة في عدد من المجالات المحددة. غير أن هناك مشاكل وتحديات، وبخاصة في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. ويشمل ذلك محدودية إسهامات المرأة في بناء السلام بسبب انعدام فرص مشاركتها في صنع السياسات ونقص الموارد المالية اللازمة للاستجابة لاحتياجاتها الملحة على نحو فعال.

ولتحقيق نتائج ملموسة، ينبغي تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨) والقرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، الذي اتخذ مؤخرا في ٣٠ أيلول/سبتمبر، بطريقة متسقة وشاملة. وتؤيد فييت نام توصيات الأمين العام الواردة في تقريره المقدم إلى المجلس في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ (S/2009/465) ونتفق مع الكثير من الآراء التي طرحت أثناء هذه المناقشة. وأشكر، بصفة خاصة، السيدة مايانجا والسيدة ألبردي والسيدة أمين على إحاطاتهن الإعلامية وعلى إسهاماتهن في مناقشتنا.

منذ اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، أُحرز تقدم بشأن طائفة عريضة من القضايا ذات الصلة بحماية وتعزيز حقوق النساء والفتيات في الحالات المتضررة بالصراع، وبخاصة من حيث زيادة الوعي بالتحديات التي يواجهنها. وبفضل جهود المجتمع الدولي، فإن فهما قويا للحاجة إلى المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة باعتبارهما شرطين أساسيين للسلام والأمن الدوليين آخذ في الترسخ ببطء.

وكما يرد في تقارير الأمين العام، فإن هناك الكثير من المشاريع والبرامج القائمة الهادفة إلى حماية النساء والفتيات من العنف القائم على أساس نوع الجنس وغيره من المخاطر والتحديات. غير أنه برغم التقدم المحرز حتى الآن، لا يمكننا أن نغفل أن هناك الكثير الذي ما زال يجب عمله،

وبخاصة في مجال التنفيذ. وكما بينت لنا مناقشة اليوم وتقرير الأمين العام (S/2009/465)، لا تزال هناك عراقيل هيكلية ومؤسسية كثيرة ينبغي لنا التغلب عليها من أجل مجابهة التحديات التي تواجهنا.

نعتقد أنه يجب اتخاذ إجراءات أكثر فعالية لحماية المرأة وتمكينها. ومن المسائل ذات الأولوية التي ينبغي لنا معالجتها من بداية عملية بناء السلام مباشرة تلبية الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات في حالات ما بعد انتهاء الصراع مع التركيز بصفة خاصة على المسائل المتعلقة بأمنهن البدني وصحتهن العقلية والإنجابية وتوظيفهن وتعليمهن وتوفير الخدمات الاجتماعية والعدالة لهن.

وبالمثل، فإن هناك حاجة إلى تدابير قوية بنفس القدر لزيادة مشاركة المرأة في جهود الإنعاش وعمليات السلام بعد انتهاء الصراع لأن من شأن ذلك زيادة فعالية تلك الجهود. بل إنه ينبغي لنا ألا ننسى أن النساء في البلدان في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع لسن مجرد ضحايا للحرب، ولكنهن أيضا عوامل للتغيير صوب التحديث والتحول وأنهن يقدمن إسهامات هائلة في السلام والرخاء المستدامين.

لذلك، تؤيد تركيا بقوة المشاريع التي تستهدف كفالة زيادة مشاركة المرأة في جميع ميادين الحياة الاجتماعية والسياسية. وبعبارة أخرى، نعتقد أن تمكين المرأة بكامله ينبغي أن يكون في صلب جميع جهودنا.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أشير إلى نهجنا في أفغانستان. فما زلنا ندعم مختلف البرامج المكرسة لتمكين المرأة في السياسة والحوكمة في الوقت الذي ننفذ مشاريع أخرى كثيرة تهدف إلى توفير فرص متساوية للتعليم الحديث للفتيات.

ونعتقد أنه، في سياق معالجتنا لمسألة أمن المرأة التي لا تنفصم عن السلام والأمن الدوليين، ينبغي لنا أن نبتعد عن النُهج المخصصة وأن نصبو إلى نهج منظم. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن النداءات الواردة في القرارات ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) وفي القرار ١٨٨٩ (٢٠٠٩)، المتخذ اليوم، ينبغي أن تصبح جميعها جزءا منتظما من عمل المجلس في توجيه أنشطة الأمم المتحدة والدول الأعضاء.

ونعتقد أيضا أن إنشاء مجموعة من المؤشرات، على النحو المتوخى في القرار ١٨٨٩ (٢٠٠٩)، قد يكون وسيلة مفيدة يمكننا بواسطتها رصد ومتابعة تنفيذ التدابير على المستوى العالمي. وبالتالي، فإن الكيان الجنساني الجديد الذي وافقت عليه الجمعية العامة مؤخرا في قرارها ٣١١/٦٣ سيعزز عملنا أيضا في سبيل تمكين المرأة بمساعدة الأمم المتحدة على مواصلة جهودها بطريقة أكثر تنظيما وتنسيقا في مجال المرأة والسلام والأمن. فضلا عن ذلك، وكما أكد زميلي الروسي السفير شوركن، فإننا نعتقد أن الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بمركز المرأة مهمة. ولا شك في أن تنفيذ تلك الأهداف سيعزز تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

إن الشهور التي تفصلنا عن الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والتي تحل العام المقبل ستتيح لنا فرصا وفيرة لترجمة هذه الأقوال إلى أفعال لكفالة الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان للنساء في العالم أجمع. ونحن في تركيا ملتزمون بذلك الهدف، وبالتالي سنواصل دعمنا لتنفيذ جميع القرارات بشأن المرأة والسلام والأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية فييت نام.

إن هذه المناقشة ذات أهمية كبيرة في التحضير لاستعراض ١٠ سنوات من تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن الذي اتخذه مجلس الأمن في عام

٢٠٠٠. ولذلك القرار هدف غاية في الإنسانية يتمثل في حماية النساء والأطفال، بما في ذلك الفتيات، وهم الفئات الأقل منعة والأشد تضررا في الصراعات والحروب. كما أنه يهدف إلى تعزيز تنفيذ المسؤولية الرئيسية للمجلس عن صون السلام والأمن الدوليين بفعالية أكبر.

وفييت نام تقدر تأييد أعضاء المجلس لاقتراحها عقد هذه المناقشة بشأن الحاجة إلى حماية حقوق النساء والفتيات وتعزيز دور المرأة في حالات ما بعد انتهاء الصراع. وبهذه المناقشة، سيجري أعضاء الأمم المتحدة والمنظمات الدولية وغيرهم من أصحاب المصلحة تقييما مشتركا لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وسيحددون تدابير لتعزيز تنفيذه. وفي إطار التحضير لهذه العملية، نظمت فييت نام وسويسرا بصورة مشتركة حلقة دراسية بشأن المرأة والسلام والأمن والتنمية عقدت في هانوي يوم ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٩ بمشاركة ممثلين للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية فييتنامية ودولية.

لقد أسفرت الجهود الدولية الجبارة، بما في ذلك جهود الأمم المتحدة، لتعزيز تنفيذ القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) وبيانات مجلس الأمن الرئاسية ذات الصلة عن نتائج إيجابية. والأمر ذو الأهمية الكبرى هو الإدراك المتزايد لما يتطلبه صون السلام والأمن من اتخاذ تدابير لتلبية احتياجات المرأة. ومن الضروري أيضا كفالة مشاركتها الكاملة وعلى قدم المساواة في عمليات المصالحة والتفاوض في جميع مراحل حفظ السلام وفي إدارة المعونات الإنسانية وفي إعادة البناء بعد انتهاء الصراع.

وأسفرت الأنشطة التي تنفذها الأمم المتحدة وبلدان كثيرة عن تغييرات ملحوظة في عدد من المجالات المحددة. غير أن هناك مشاكل وتحديات، وبخاصة في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. ويشمل ذلك محدودية إسهامات المرأة في بناء السلام بسبب انعدام فرص مشاركتها في صنع السياسات ونقص الموارد المالية اللازمة للاستجابة لاحتياجاتها الملحة على نحو فعال.

ولتحقيق نتائج ملموسة، ينبغي تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨) والقرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، الذي اتخذ مؤخرا في ٣٠ أيلول/سبتمبر، بطريقة متسقة وشاملة. وتؤيد فييت نام توصيات الأمين العام الواردة في تقريره المقدم إلى المجلس في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ (S/2009/465) ونتفق مع الكثير من الآراء التي طرحت أثناء هذه المناقشة.

ومن واقع تجربتنا في مواجهة العواقب المتعددة الأوجه للحرب، وتعزيز التنمية الوطنية وحقوق النساء والأطفال، تشدد فييت نام على النقاط التالية.

أولا، ينبغي أن نُقِر على نحو كامل بأسبقية إزالة أسباب الصراعات ومنع نشوب التراعات الدولية وحلها بالطرق السلمية. ويجب مواكبة التدابير الرامية إلى حماية حقوق النساء والفتيات بتعزيز دورهن في إنهاء الصراعات والتعمير بعد انتهاء الصراع. وسيوجد التعجيل بإدماج أولوياتهن في جهود التعمير الشروط المسبقة المؤاتية للتنفيذ المتسق والطويل الأجل للتدابير الضرورية.

ثانيا، تتطلب عملية التعمير بذل جهود شاملة لتلبية الاحتياجات الأساسية للأشخاص من حيث الغذاء والمسكن والرعاية الصحية والتعليم ومعالجة الصدمات النفسية واستعادة البنى التحتية، وتوطيد المؤسسات الاجتماعية، بما في ذلك الدور الهام الذي تضطلع به الأسرة. وينبغي أن تولي الدولة والمجتمع كامل الاهتمام للنساء المدنيات واللواتي خدمن في صفوف القوات المسلحة أو شاركن بشكل أو بآخر في أنشطة عسكرية.

ثالثا، تضطلع منظومة الأمم المتحدة بدور خاص في تسوية الصراعات والتعمير بعد انتهاء الصراع، على النحو

الـذي تـأذن بـه الـدول الأعـضاء. وقـد اكتـسبت التجربـة والدرايـة في مختلـف الميـادين. ولا بـد مـن تعزيـز الحكومـات المحلية وامتلاك الشعوب لزمام أمورها. وقد تأخـذ المـساعدات أشـكالا مختلفـة رهنـا بـالظروف الخاصـة لكـل بلـد. ومـن الـضروري كفالـة التنـسيق الوثيـق فيمـا بـين أجهـزة الأمـم المتحدة وبين الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء.

وفي عام ١٩٧٧، بُعيْدَ انتهاء الحرب وتحقيق المصالحة الوطنية، اتخذت الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة القـرار ٣/٣٢ لمناشـدة البلـدان والمنظمـات الدوليـة أن تـساعد فييـت نـام في جهودهـا للتعمير. وعلى مـدى الـ ٣٠ عامـا الماضية، أنجزت الأمـم المتحـدة وغيرهـا مـن المنظمـات الدوليـة والبلـدان، علـى نحو فعـال، العديـد مـن المشاريع الإنمائيـة لمساعدة فييـت نـام، بمـا في ذلـك المشاريع الراميـة إلى تلبيـة الاحتياجـات الأساسـية للنساء وكفالة مساواتهن مـع الرجـال مـن حيـث المشاركة في جميـع جوانـب الحيـاة الاجتماعيـة والـسياسية في فييـت نـام. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عـن بـالغ تقـديرنا للأمـم المتحـدة والبلـدان والـشركاء الإنمـائيين علـى دعمهـم القـيم لعمليـات تضميد جراح الحرب وتحقيق الإصلاح والتنمية.

وباعتبـار فييـت نـام دولـة تعرضـت لخـسائر فادحـة بـسبب الحـروب، فإنهـا تـدعم علـى الـدوام الجهـود المشتركة للمجتمع الدولي لمنع اندلاع الحروب وحماية السلام. كمـا أن هذا هو المبدأ الذي تستنير به فييت نام دائما في مشاركتها في عمل مجلس الأمن. وبتلك الروح، نحن على استعداد لتشاطر تجربتنا والاضطلاع بدور فعال في الجهد الذي نناقشه اليوم.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل ليختنشتاين.

الـسيد فينافـسير (ليختنـشتاين) (تكلـم بالإنكليزيـة): أشكركم، سيدي، على تـرؤس الجلسة اليوم، وأشكر وفـد بلـدكم على تنظيم هـذه المناقـشة المفتوحـة مـع التركيـز علـى حـالات مـا بعـد انتـهاء الـصراع. وباعتبـار ليختنـشتاين مؤيـداً قويـاً للقـرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، فإنهـا تتفق مـع التقيـيم الـوارد في الورقـة المفاهيمية الـتي أعـدها وفـد بلدكم (S/2009/490) القائل بأن تقدما كـبيرا قـد أُحْرِزَ لكـن لا تزال هناك تحديات جسام. وبعـد مـضي تـسعة أعـوام علـى اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فإن مشاركة النساء في تـسوية الـصراعات، لا سـيما في عمليـات الـسلام الرسميـة، لا تـزال مجـرد كـلام مرسـل، ومـا زالـت حمايتـهن مـن الجـرائم العنيفـة بعيدة المنال.

وقد شهدنا ازدياداً مروعـاً في أعمـال العنـف الجنسي في مختلف الصراعات في جميع أرجاء العالم. وكـثيرا مـا تكـون ضـحاياها مـن النـساء والأطفـال. ووقـف الأعمـال القتاليـة لا يضمن انتهاء أعمال العنف الجنسي- بل العكس تمامـاً هـو مـا يقـع أحيانـا. وتـدفق اللاجـئين والأشـخاص المـشردين العائدين، ووجود أعداد كبيرة من المحاربين السابقين الـذين تم تـسريحهم، وانعـدام الفـرص الاقتـصادية علـى نطـاق واسـع، والانهيـار العـام للمعـايير الاجتماعيـة، كلـها عوامـل تـسهم في ازديـاد مـستويات أعمـال العنـف الجنسي في حـالات مـا بعـد الصراع.

وكثيرا ما يتفاقم هذا العنف القـائم علـى أسـاس نـوع الجنس بفعل عدم وجـود مؤسـسات قـضائية فعالـة ومـا ينـجم عنه من إفلات مقترفيه من العقـاب. ويـشدد القـراران ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) علـى مـسؤولية جميـع الـدول عن إنهـاء الإفـلات مـن العقـاب هـذا ومقاضـاة المـسؤولين عـن ارتكاب جرائم الحرب، بما في ذلك أعمال العنف القائم علـى أساس نوع الجنس.

غـير أن الـنظم القـضائية الرسميـة غالبـا مـا تفتقـر إلى المـوارد اللازمـة. وكـثيرا مـا تُطَبَّـق الآليـات التقليديـة لتـسوية الـصراعات بـصورة تمييزيـة تحـد مـن فـرص وصـول النـساء إلى

العدالة، وبالتالي، تُفَاقِم بيئة الإفلات من العقاب. وهكذا، فإننا نرحب بدعوة الأمين العام، في القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، إلى أن يقدم إلى الدول بناء على طلبها الخبرة التي يمكن توفيرها بسرعة لمساعدة السلطات الوطنية على تعزيز سيادة القانون. وتلك خطوة هامة للغاية تتفق تماما مع مبدأ التكاملية، الذي يشكل واحدا من الأركان الهامة لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، التي لا تستخدم ولايتها القضائية إلا عندما تكون الدول عاجزة عن المقاضاة على الصعيد الوطني أو غير راغبة في ذلك. واليوم، تتناول المحكمة الجنائية الدولية أعمال العنف الجنسي في العديد من الحالات التي تعرض عليها، وتسهم، بالتالي، في مكافحة الإفلات من العقاب.

ويدعو القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) إلى زيادة مشاركة النساء على مستويات صنع القرار في عمليات تسوية الصراعات والسلام. ووفقا لبيانات قدمها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة إلى المجلس، فإن عدد النساء من بين الموقعين على اتفاقات السلام يتعدى ٢,٤ في المائة ولم يسبق أبدا أن عينت امرأة في منصب كبير الوسطاء. وهكذا، فإن جهودنا لكفالة المشاركة الكاملة والمتساوية للنساء – ولئن بذلت بحسن نية –، فإنها لم تكن كافية. ونأمل أن الإسهام المقدم خلال هذه المناقشة اليوم سيؤدي إلى تحسينات هامة، بعد مضي تسعة أعوام على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وقبل بضعة أعوام، ترأس وفد ليختنشتاين فريقا من السفراء الذين يشاركوننا الرأي كان يروم زيادة عدد النساء في مناصب مثل المبعوث الخاص والممثل الخاص، على نحو خاص. وقد حقق هذا التعاون مع الأمين العام آنذاك نجاحا متواضعا للغاية، على الرغم من تواتر الإعراب عن النيات الحسنة.

ويجب على الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية المعنية أن تسعى إلى وضع استراتيجيات لكفالة زيادة مشاركة النساء في مفاوضات السلام والوساطة، فضلا عن التعمير بعد انتهاء الصراع. وسيعزز ذلك الانطباع بأن النساء صاحبات مصلحة – ولسن مجرد ضحايا أو متلقيات للمعونة.

ونرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل تعيين المزيد من النساء في المناصب الرفيعة بوجه عام، ولا سيما في البعثات الميدانية، ونرى في تلك الجهود التزاما شخصيا من جانبه.

واستعداداً للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فإننا بحاجة إلى عمل ملموس. ولهذا، فإننا نرحب بإنشاء لجنة التوجيه التابعة للأمم المتحدة لتعزيز الرؤية وزيادة التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية للاحتفال بالذكرى السنوية. وستدعم ليختنشتاين، من جانبها، مشروع الفريق العامل التابع للمنظمات غير الحكومية المعني بالمرأة والسلام والأمن، الذي أطلقته سويسرا ومن المأمول أن تدعمه الدول الأعضاء الأخرى، والذي سيقدم في وقت الاحتفال بالذكرى السنوية تقريرا يقدم لمحة عامة موضوعية عن أعمال المجلس. وسيظهر ذلك التقرير الإنجازات والثغرات والتحديات المتبقية، ونأمل أن يصبح أيضا نموذجا للتنفيذ في مجالات أخرى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السويد.

السيد ليدين (السويد) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان كل من أرمينيا وألبانيا وأوكرانيا وتركيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية مولدوفا وجورجيا وصربيا وكرواتيا.

أود أن أبدأ بياني بالإشادة بالرئاسة الفييتنامية على مبادرتها بعقد هذه المناقشة المواضيعية بشأن المرأة والسلام والأمن. وتقدم المناقشة فرصة هامة أخرى لتعزيز التنفيذ الفعال والمتسق والمنهجي للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويرحب الاتحاد الأوروبي بالخطوات المهمة التي اتخذها اليوم مجلس الأمن باعتماد القرار ١٨٨٩ (٢٠٠٩) بشأن المرأة والسلام والأمن، الذي يحدد جدول أعمالنا في العام القادم.

ويشهد اعتماد مجلس الأمن للقرارات ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) على التقدم المحرز خلال العقد الماضي في مجال المرأة والسلام والأمن. وقد قدمت تلك القرارات رؤية، نحن في أشد الحاجة إليها ونرحب بها، لمسألة تمكين المرأة، التي تحظى بالأولوية لدى الاتحاد الأوروبي. وتتعلق المسائل المعرضة للخطر بالمصالح البشرية وحقوق الإنسان الأساسية. وفي حين تحظى كل القرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بنفس الأهمية، فإن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يمثل القرار الشامل الذي يتناول مسألة تمكين المرأة، ودورها بوصفها من بناة السلام ومركزها الضعيف بوصفها ضحية للحروب.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بتقرير الأمين العام (S/2009/465) عن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ونؤيد التوصيات الواردة فيه. كما نردد نفس الشاغل الذي أعرب عنه الأمين العام بشأن الافتقار إلى تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). لماذا، بعد مرور ما يقرب من ١٠ سنوات، لا يزال من الضروري أن نؤكد من جديد التزاماتنا؟ لماذا لا نرى اتجاهات نحو انخفاض العنف الجنسي؟ من المحبط للآمال أنه لا يزال يجب أن يُطلب إلينا تعزيز جهودنا من أجل التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). من الجلي أن الوضع القائم أمر غير مقبول. فيجب تمكين المرأة، وإقامة المساءلة، وتحويل الالتزامات إلى أعمال.

إن تمكين المرأة مهم لإعمال حقوق الإنسان الخاصة بها، وكذلك للتنمية الاقتصادية والسياسية. ويحظى تمكين المرأة بنفس الأهمية التي يحظى بها السلام الدائم والأمن والإنعاش المبكر والمصالحة. وإذا استمر تهميش المرأة والإفلات من العقاب، فإنه من الممكن تقويض عمليات السلام بأكملها. ويجب أن يشكِّل تمكين المرأة وتمتعها بحقوق الإنسان جزءا لا يتجزأ من عملية تقييم الاحتياجات في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. ومن الغني عن البيان أن تمكين المرأة يحظى بنفس الأهمية في تنفيذ عملية تقييم الاحتياجات الإنسانية في الحالات الإنسانية الطارئة المعقدة.

ومن الضروري بصورة ملحة زيادة التركيز على القدرة على تنفيذ إصلاحات مؤسسية فعّالة للمساواة بين الجنسين. وتوفر المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء الصراع فرصة لتناول المسائل المتعلقة بالمرأة واستخدام إمكانات المرأة. ويجب أن يصاحب ذلك توفير المزيد من الموارد عن طريق زيادة التنسيق بين المانحين لكفالة الكفاءة التمويلية، وكذلك الدعم الدولي المتّسق والذي يمكن التنبؤ به. وتشكل مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في صنع القرار على جميع المستويات أمرا أساسيا للنهوض بحقوق الإنسان بصورة أفضل، ولتناول الاحتياجات والشواغل الخاصة بالمرأة، وللاستفادة من جميع الموارد البشرية.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي الفكرة القائلة بأنه ينبغي أن يتبع مجلس الأمن بشدة استراتيجية لضمان زيادة مشاركة المرأة في جميع عمليات السلام. ولذلك، نؤيد فكرة اتباع استراتيجية للأمم المتحدة من أجل وضع أهداف عملية ومحددة لمشاركة المرأة في هذه العمليات. وفي مثل هذا الوقت من العام القادم، نتوقع أن تكون هناك رئيسة واحدة على الأقل أو وسيطة سلام رائدة، وعدة ممثلات خاصات للأمين العام، ومستشارة للشؤون الجنسانية تعمل كل الوقت في الشؤون السياسية بالأمانة العامة. وسيكون التوازن

الجنساني الجيّد في العمليات الدولية مؤشرا لأطراف الصراع بأن للمرأة دوراً هاماً تضطلع به. وإذا لم تكن القيادات الدولية والوطنية مهتمة بتحقيق التقدم في مسائل المساواة بين الجنسين، فإننا لن نستطيع تجاوز مرحلة العبارات البلاغية.

ووفقا للقرار ١٨٨٩ (٢٠٠٩)، يؤكد الاتحاد الأوروبي على ضرورة تحسين وتعزيز السبيل الذي يتلقى به مجلس الأمن المعلومات ذات الصلة بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ويحللها ويتخذ إجراء بشأنها. ويرحب الاتحاد الأوروبي بقرار الجمعية العامة إنشاء كيان جنساني مختلط تابع للأمم المتحدة. ونأمل أن يأتي هذا الكيان بالتحسينات التي تمس الحاجة إليها في أعمال الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين، بما في ذلك في مجال السلام والأمن الدوليين. ونتطلع إلى اقتراح الأمين العام بشأن تفاصيل هذا الكيان الجنساني، وكذلك التعيين المبكر لوكيل جديد للأمين العام. ويجب ألا نفقد الزخم اللازم لتنفيذ تلك المسألة.

ويلتزم الاتحاد الأوروبي التزاما تاما بتنفيذ القرارات ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩). ومع ذلك، يجب أن توجد استراتيجية متسقة لكامل مجال حماية المرأة وحقوق المرأة. ومن الضروري مشاركة المرأة في جميع العمليات وعلى كل المستويات. ونحن بحاجة إلى نهج شامل بخصوص كيفية دعم المنظومة.

ومن المهم بالنسبة لعملية تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أن يتم تطوير أدوات مناسبة للمساءلة، بما في ذلك وضع خطط عمل وطنية. وتمشيا مع النهج الشامل للاتحاد الأوروبي لعام ٢٠٠٨ في تنفيذ القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، يلتزم الاتحاد بزيادة الجهود المبذولة في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وترجمة تلك الجهود إلى تأثير حقيقي على الأرض. ونطمح أن نكون مستعدين على خير وجه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، عندما يحتفل المجتمع الدولي بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في مؤتمر استعراض على المستوى الوزاري.

وفي الوقت ذاته، يهتم الاتحاد الأوروبي بمواصلة المناقشات مع البلدان الشريكة والمنظمات الإقليمية الشريكة، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، حول المرأة والسلام والأمن، وحول التعاون بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وتحسين فعاليته. ونشجع جميع الدول الأعضاء على القيام على نحو عاجل باعتماد أدوات للمساءلة، بما في ذلك خطط عمل وطنية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يزال متبقياً عدد من المتكلمين المدرجين في قائمتي لهذه الجلسة. وأعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، أن أعلِّق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

عُلِّقت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.